بنك فيصل الإسلامي المصرى
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥م
الموافق ١ شوال ١٤٤٦ هـ

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥م

المحتويات	رقم الصفحة
تقرير مراقبا الحسابات	
قائمة المركز المالي المجمعة	١
قائمة الدخل المجمعة	٢
قائمة الدخل الشامل المجمعة	٣
قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة	٤
قائمة التدفقات النقدية المجمعة	٥-٦
السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة	٧ - ٥٤

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية المجمعة

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة
بنك فيصل الإسلامي المصري "ش.م.م"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لبنك فيصل الإسلامي المصري "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمع في ٣١ مارس ٢٠٢٥ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل الآخر والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة، وتنحصر مسؤوليتنا فى إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع في ٣١ مارس ٢٠٢٥ وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

مراقبا الحسابات

KPMG حـــازم حســـن
محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO خالد و شركاه

مهند طه خالد
سجل مراقبي الحسابات بالبنك المركزي رقم ٥٤٦
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٧٥
BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

أحمد إبراهيم أحمد يوسف
سجل مراقبي الحسابات بالبنك المركزي رقم ٥٦٤
سجل مراقبي الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٤٠٥
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ٢٩ مايو ٢٠٢٥

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالى الدورية المجمعة
فى ٣١ مارس ٢٠٢٥م الموافق ١ شوال ١٤٤٦ هـ

	إيضاح رقم	٣١ مارس٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى المصري	(١٥)	١٧,٦٦٣,٢٨٤	١٨,٣١٧,٦١٦
أرصدة لدى البنوك	(١٦)	٦٨,٤٥٧,٧٧٤	٧٩,٩٨٩,٣٤١
مخزون	(١٧)	٢,٤١٠,٤٣٩	٢,٤٦٠,٧١٠
عملاء واوراق قبض	(١٨)	١,٠٠٤,٤٣٧	٩٩٨,٧٩٠
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	(١٩)	١٥,٥٣٨,٨٩٠	١٤,٥٢٩,٦٨٩
استثمارات مالية			
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٢٠/أ)	٣٦,٦٩٠,٠٥٥	٣٣,٦٥٨,٦٤٩
بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	(٢٠/ب)	٥٩٧,٠١٨	٧٥٣,٩٨١
بالتكلفة المستهلكة	(٢٠/ج)	٩٤,٨٠٧,١٤٣	٨٤,٤١٢,٣٨١
استثمارات في شركات شقيقة	(٢٠/د)	٧١٦,٨٦٣	٦٥٤,٩٣٢
أصول أخرى	(٢١)	٩,٥٨٩,٧٣٥	٦,٩٣٣,٢٩٢
أصول غير لموسة	(٢٢)	٦٧١,٧٥٢	٦٧٩,١٥٤
أصول ثابتة	(٢٣)	٢,٨٢٨,٣٨٣	٢,٨٣٨,٥٨٥
استثمارات عقارية	(٢٤)	٢٩,٢٧٣	٢٩,٣٣٥
إجمالي الأصول		٢٥١,٠٠٥,٠٤٦	٢٤٦,٢٥٦,٤٥٥
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	١٥,١٣٢,٠٥٣	١٦,٦١٣,٧٢٥
قروض طويلة الاجل		١٧١,٧٩٧	١٨٣,٦٥٠
موردون و اوراق دفع		٩٥٧,٧٤٨	٩٩٢,٥١٤
الأوعية الادخارية وشهادات الأدخار	(٢٦)	١٨٢,٢٦٤,٢٧٥	١٧٦,٨٣١,٤٢٠
التزامات أخرى	(٢٧)	٩,١٥٩,١٧٣	٧,٥١٠,٠٩٩
التزامات ضريبية مؤجلة		١,١٦٦,٠٠٨	١,٠٥٩,٣٣٧
مخصصات أخرى	(٢٨)	٣٣٩,٢٨٣	٣٣٢,٤٢٧
التزامات ضريبية جارية		١,٣٨٧,٦٤١	١,٣٣٥,٧٤١
إجمالي الالتزامات		٢١٠,٥٧٧,٩٧٨	٢٠٤,٨٥٨,٩١٣
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	(٢٩)	٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٦٧٧,٥٠٩
أسهم خزينة	(٢٩)	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)
الاحتياطيات	(٣٠)	١١,٦٥١,٠٠١	١٠,١٧٨,٤٥١
الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح الفترة/ السنة)	(٣٠/ و)	٢٢,٦٩٦,٣٠٩	٢٥,١٤٥,٢٢٠
إجمالي حقوق الملكية العائد الى مساهمين البنك		٤٠,٠١٤,٩٢٧	٤٠,٩٩١,٢٨٨
الحقوق غير المسيطرة		٤١٢,١٤١	٤٠٦,٢٥٤
إجمالي حقوق الملكية		٤٠,٤٢٧,٠٦٨	٤١,٣٩٧,٥٤٢
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		٢٥١,٠٠٥,٠٤٦	٢٤٦,٢٥٦,٤٥٥

رئيس القطاع المالى
محمد على عمر

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .
- تقرير الفحص المحدود (مرفق).

	إيضاح رقم	٣١ مارس٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
عائد مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة	(٦)	٦,٣٣٣,٦٩٤	٤,٩٣١,٥٥٤
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة	(٦)	(٤,٠٤٩,٦٠٠)	(٣,٣٣٤,٦٥٨)
المبيعات	(٦)	١,٥٠٤,٨٤٨	١,٤٢٧,١٥٦
تكلفة المبيعات	(٦)	(١,١٨٠,٧٥٥)	(١,٠٣٩,٣٤١)
صافي الدخل من العائد و المبيعات	(٦)	٢,٦٠٨,١٨٧	١,٩٨٤,٧١١
إيرادات الأتعاب والعمولات	(٧)	١٤٢,٨٦٠	١٥١,٣٩٣
توزيعات الأرباح	(٨)	١٧١,٣٦٦	٢٠٢,٨٠٧
صافي دخل المتاجرة	(٩)	٣٠,٨٢٥	٢٠١,٣٠٦
أرباح الاستثمارات المالية	(٢٠/هـ)	٦١,٩٣٢	٥٩,٩٧٧
(عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار	(١٠)	(٢٥,١٣٩)	(١١٠,٣٨٢)
مصروفات إدارية	(١١)	(١,١٣٤,٢٦٣)	(٧٥٦,٢٩٦)
الزكاة المستحقة شرعا		(١٢٤,٩٨٠)	(٧٥,٠٠٠)
(مصروفات) إيرادات تشغيل أخرى	(١٢)	(٧٠,٣٠٧)	٤,٦٨٨,٢١٣
الربح قبل ضرائب الدخل		١,٦٦٠,٤٨١	٦,٣٤٦,٧٢٩
(مصروفات) ضرائب الدخل	(١٣)	(٦٧٢,٧٨٧)	(١٦٢,٥٦٩)
صافى أرباح الفترة قبل الحقوق غير المسيطرة		٩٨٧,٦٩٤	٦,١٨٤,١٦٠
الحقوق غير المسيطرة		(١٧,٨٠٣)	(٣١,٨٣٠)
صافى أرباح الفترة بعد الحقوق غير المسيطرة		٩٦٩,٨٩١	٦,١٥٢,٣٣٠
نصيب السهم في الربح (جنيه)	(١٤)	١,٤٤٨	١٠,٠١٧

رئيس القطاع المالى
محمد على عمر

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

	٣١ مارس٢٠٢٥م	٣١ مارس٢٠٢٤م
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
صافي أرباح الفترة من واقع قائمة الدخل	٩٦٩,٨٩١	٦,١٥٢,٣٣٠
بنود لا يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر		
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٢٤٠,٦٢٥	٢,٠٩٨,٩٥٩
بنود قد يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر		
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٦٦,٢٣٥	١٤٢,٠٢١
التغير في الخسائر الأئتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	(١١,١٦٥)	٣٩,٢٧٠
اجمالى بنود الدخل الشامل الاخر للفترة	٢٩٥,٦٩٥	٢,٢٨٠,٢٥٠
اجمالى الدخل الشامل للفترة	١,٢٦٥,٥٨٦	٨,٤٣٢,٥٨٠

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير فى حقوق الملكية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية

في ٣١ مارس ٢٠٢٥م الموافق ١ شوال ١٤٤٦ هـ

	إيضاح رقم	رأس المال المدفوع بالألف جنيه مصرى	الاحتياطيات بالألف جنيه مصرى	الأرباح المحتجزة و صافى أرباح الفترة بالألف جنيه مصرى	اسهم الخزينة بالألف جنيه مصرى	إجمالي حقوق الملكية بالألف جنيه مصرى	الحقوق غير المسيطرة بالألف جنيه مصرى	الاجمـالى بالألف جنيه مصرى
الأرصدة فى ١ يناير ٢٠٢٥م		٥,٦٧٧,٥٠٩	١٠,١٧٨,٤٥١	٢٥,١٤٥,٢٢٠	(٩,٨٩٢)	٤٠,٩٩١,٢٨٨	٤٠٦,٢٥٤	٤١,٣٩٧,٥٤٢
صافى التغير فى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		-	٢٩٥,٦٩٥	٢٦,١٥٥	-	٣٢١,٨٥٠	-	٣٢١,٨٥٠
تسويات فى شركات تحت التصفية		-	-	-	-	-	(٥,٦٥٠)	(٥,٦٥٠)
توزيعات أرباح		-	-	(٢,٢٦٨,١٠٢)	-	(٢,٢٦٨,١٠٢)	(٦,٢٦٦)	(٢,٢٧٤,٣٦٨)
المحول إلى إحتياطى قانوني (عام)		-	١,١٧٣,٦٠٧	(١,١٧٣,٦٠٧)	-	-	-	-
المحول إلى إحتياطى رأسمالي		-	٣,٢٤٨	(٣,٢٤٨)	-	-	-	-
صافى أرباح الفترة		-	-	٩٦٩,٨٩١	-	٩٦٩,٨٩١	١٧,٨٠٣	٩٨٧,٦٩٤
الأرصدة في ٣١ مارس ٢٠٢٥م	(٢٩)،(٣٠)	٥,٦٧٧,٥٠٩	١١,٦٥١,٠٠١	٢٢,٦٩٦,٣٠٩	(٩,٨٩٢)	٤٠,٠١٤,٩٢٧	٤١٢,١٤١	٤٠,٤٢٧,٠٦٨
الأرصدة فى ١ يناير ٢٠٢٤م		٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٩٥٩,٢٩٩	١٤,٦٤٤,٣٤٣	(٩,٨٩٢)	٢٦,٢٧١,٢٥٩	٣٠١,١٦٤	٢٦,٥٧٢,٤٢٣
صافى التغير فى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		-	٢,٢٨٠,٢٥٠	٢١,٢٩٦	-	٢,٣٠١,٥٤٦	-	٢,٣٠١,٥٤٦
توزيعات أرباح		-	-	(١,٣٩٨,٨٣٤)	-	(١,٣٩٨,٨٣٤)	(٢,٦٤٣)	(١,٤٠١,٤٧٧)
المحول إلى إحتياطى قانوني (عام)		-	٤٠٤,٧١١	(٤٠٤,٧١١)	-	-	-	-
المحول إلى إحتياطى رأسمالي		-	٩,٧٣٢	(٩,٧٣٢)	-	-	-	-
صافى أرباح الفترة		-	-	٦,١٥٢,٣٣٠	-	٦,١٥٢,٣٣٠	٣١,٨٣٠	٦,١٨٤,١٦٠
الأرصدة في ٣١ مارس ٢٠٢٤م	(٢٩)،(٣٠)	٥,٦٧٧,٥٠٩	٨,٦٥٣,٩٩٢	١٩,٠٠٤,٦٩٢	(٩,٨٩٢)	٣٢,٣٢٦,٣٠١	٣٣٠,٣٥١	٣٣,٦٥٦,٦٥٢

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

	إيضاح رقم	٣١ مارس ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
التدفقات النقدية فى أنشطة التشغيل			
صافى الأرباح قبل ضرائب الدخل		١,٦٦٠,٤٨١	٦,٣٤٦,٧٢٩
تعديلات لتسوية صافى الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :			
إهلاك أصول ثابتة واستثمارات عقارية وإستهلاك أصول غير ملموسة	(١١)	١٥٩,٥٠١	٩٠,٩٩٥
اضمحلال الأصول		٥٤,٧٧٤	٥٧٨,١٤٥
فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية	(٢٨)	(١٧)	٤,٨٥٣
عبء مخصصات اخرى	(١٢)	٦,٩٥٦	١٤,٢٧٣
(أرباح) استثمارات مالية	(٢٠/هـ)	(٦١,٩٣٢)	(٥٩,٩٧٧)
توزيعات أرباح	(٨)	(١٧١,٣٦٦)	(٢٠٢,٨٠٧)
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والالتزامات من أنشطة التشغيل		١,٦٤٨,٣٩٧	٦,٧٧٢,٢١١
صافى التغيير فى الاصول والالتزامات المتداولة			
أرصدة لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الاحتياطى الالزامى	(١٥)	٢٤٧,٤٣٢	(١,٠٧٢,١٧٧)
أوراق حكومية استحقاق اكثر من ٣ شهور	(٢٠/أ،ج)	(٤,١٥٥,٦٩٦)	(١٠,٧٢٤,٤٢٣)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	(٢٠/ب)	١٥٦,٩٦٣	٣٧,٩٥٧
المخزون	(١٧)	٥٠,٢٧١	(١٤٦,٤٩٧)
عملاء وأوراق قبض	(١٨)	(٥,٦٤٧)	(٨٣,١٨٦)
مشاركات و مرابحات و مضاربات مع البنوك	(١٩/أ)	-	(٣٤,٣٩٦)
مشاركات و مرابحات و مضاربات مع العملاء	(١٩/ب)	(١,٠٧٥,٨٩٨)	(١,٩٠٤,٠٤٨)
أصول أخرى	(٢١)	(٢,٦٧٤,١٥٠)	(٥٠٩,٠٣٠)
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	(١,٤٨١,٦٧٢)	٥,٣٥٤,١٨٤
التزامات ضريبية مؤجلة		١٠٦,٦٧١	٢٥١,٣١٣
موردون وأرواق دفع		(٣٤,٧٦٦)	٨١,٠٨٣
أوعية إدخارية وشهادات ادخار	(٢٦)	٥,٤٣٢,٨٥٥	٢٦,٩٦٨,٨١٢
ضرائب دخل مسددة		(٦٢٠,٨٨٧)	(١٩٧,٣٣٨)
إلتزامات أخرى	(٢٧)	٧٨١,٨٧٦	٣٨٩,٦٧٧
صافى التدفقات النقدية(المستخدمة فى) الناتجة من أنشطة التشغيل (١)		(١,٦٢٤,٢٥١)	٢٥,١٨٤,١٤٢
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
(مدفوعات فى) شراء أصول ثابتة و غير ملموسة	(٢٢ ، ٢٣)	(١٣٩,٩٩٩)	(٧٩,٠٥٩)
متحصلات من استبعاد أصول ثابتة		٨,٤٦٩	-
توزيعات أرباح	(٨)	١٧١,٣٦٦	٢٠٢,٨٠٧
متحصلات من (مدفوعات مقابل اقتناء) استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		١٤٧,٩٦١	(٧٩٦,١٨٣)
استثمارات فى شركات تابعة و شقيقة		(٦١,٩٣٢)	٤,٨٤٥
مدفوعات مقابل اقتناء استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		(٩,٨٤٥,٩٠١)	(٧,٠٨٧,٥٧١)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار (٢)		(٩,٧٢٠,٠٣٦)	(٧,٧٥٥,١٦١)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
(مدفوعات فى) قروض طويلة الأجل		(١١,٨٥٣)	(٤٩,٥٩٦)
توزيعات الأرباح المدفوعة		(١,٤٠٠,٩٠٤)	(٥٦١,٦٩٠)
التغير فى الحقوق غير المسيطرة		٥,٨٨٧	٢٩,١٨٧
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة التمويل (٣)		(١,٤٠٦,٨٧٠)	(٥٨٢,٠٩٩)
صافى (النقص) الزيادة في النقدية وما فى حكمها خلال الفترة		(١٢,٧٥١,١٥٧)	١٦,٨٤٦,٨٨٢
رصيد النقدية وما فى حكمها ـ بداية الفترة		٩٢,٤٩٠,٣٩٢	٦٠,٨٣٢,٨٠٣
رصيد النقدية وما فى حكمها ـ نهاية الفترة	(٣١)	٧٩,٧٣٩,٢٣٥	٧٧,٦٧٩,٦٨٥

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

	إيضاح رقم	٣١ مارس ٢٠٢٥م **بالألف جنيه مصرى**	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلي :			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(١٥)	١٧,٦٦٣,٢٨٤	١٤,٤٨٣,٧٠٠
أرصدة لدى البنوك	(١٦)	٦٨,٤٥٧,٧٧٤	٦٥,٩٨٨,٠٣٨
أوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزى المصرى	(٢٠)	٥١,٨٢١,٥٣٥	٥٢,٣١٦,٠٢٤
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي	(١٥)	(١٥,٤٦٧,٤٣١)	(١١,٩٤٢,٨٦٧)
أوراق حكومية استحقاق (أكثر من ٣ شهور)	(٢٠)	(٤٢,٧٣٥,٩٢٧)	(٤٣,١٦٥,٢١٠)
الاجمالى	(٣١)	٧٩,٧٣٩,٢٣٥	٧٧,٦٧٩,٦٨٥

- لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تشمل المبالغ التي تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم ٢/٣١
- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

١ - معلومات عامة

يقدم **بنك فيصل الإسلامى المصرى** خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٤٢ فرعاً ، ويوظف أكثر من الف وسبعمائة موظفاً والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو – القاهرة.
تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١م ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ، والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية.

تم إعتماد القوائم المالية المجمعة للبنك من قبل مجلس الادارة فى ١٥ مايو٢٠٢٥م.

نبذة عن المجموعة :

تمتلك مجموعة بنك فيصل الإسلامي المصرى بصورة مباشرة وغير مباشرة عدد من المساهمات في بعض الشركات التابعة والشقيقة وبيانها كالتالي:

أ - الشركات التابعة :

	حصة المجموعة
فيصل للإستثمارات المالية	٩٩,٩٩٤ %
فيصل لتداول الاوراق المالية	٩٩,٩٠ %
صرافة بنك فيصل	٨٣,٢٢ %
القاهرة لصناعة مواد التعبئة والتغليف " كوباك "	٨٤,٤٧ %
الأفق للإستثمار والتنمية الصناعية	٦٩,٠٠ %
الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية "فوديكو"	٦٧,٩٨ %
الطاقة للصناعات الالكترونية	٦٥,٠٠ %
الفيصل للاستثمارات والتسويق العقارى	٩٩,٩٩٩ %

ب - الشركات الشقيقة :

العربية لأعمال التطهير " أراديس "	٤٠,٠٠ %
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	٣٢,٧٥ %
جى اى جى مصر حياه تكافل	٢٥,٢٤ %
أرضك للتنمية والإستثمار العقاري	٢٥,٥١ %
العربية للوساطة في التأمين	٢٥,٠٠ %

٢- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة والتي يتم إتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ - أسس إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية (٩) "الادوات المالية" الصادرة من البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م.
وقد كان يتم إعداد القوائم الماليه المجمعة للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم الماليه للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادره من البنك المركزى المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨م واعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩م وبناءا على صدور تعليمات البنك المركزى المصرى لإعداد القوائم الماليه للبنوك بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م فقد قامت الاداره بتعديل بعض السياسات المحاسبيه لتتماشى مع تلك التعليمات .

ب- التجميع

ب/١ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرأو غير مباشر للقدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

- الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التى يمتلك البنك القدرة علي التحكم في سياساتها المالية التشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان البنك القدرة علي السيطرة المنشآت الأخرى .

- ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذى تنتقل فيه السيطرة الي البنك كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذى تنتهي فيه السيطرة .

- يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء البنك في صافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد علي أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد للشركة المقتناة ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل .

- عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات البنك واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً علي وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للبنك .

ب / ٢ المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة

تعتبر مجموعة المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة علي انها معاملات مع أطراف خارج المجموعة . ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع الي الحقوق غير المسيطرة وذلك في قائمة الدخل . وينتج عن عمليات الشراء من الحقوق غير المسيطرة شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة .

ب / ٣ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و تمثل نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠٪ الى ٥٠٪ من حقوق التصويت.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء أو أدوات حقوق ملكية مصدرة أو التزامات تكبدها البنك أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقوائم المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقا لطريقة حقوق الملكية يتم إثبات الاستثمار فى أى شركة شقيقة مبدئياً بالتكلفة، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار لإثبات نصيب الشركة من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الاقتناء، و يتم إثبات نصيب الشركة فى أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها ضمن أرباح أو خسائر الشركة، و يتم خفض رصيد الاستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التى يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ، وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

ج - التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

د - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية المجمعة للبنك بالجنيه المصرى وهو عملة العرض للبنك .

الدولار= ٥٠,٥٨٤٤ جم في نهاية مارس ٢٠٢٥م والدولار= ٥٠,٨٣٨٨ جم في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤م.

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن احتياطى القيمة العادلة في حقوق الملكية

هـ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

، وتمسك حسابات البنك بالجنيه المصرى وتثبت المعاملات بالعملات الاخرى خلال السنة على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاخرى في نهاية السنة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالارباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم بالبنود التالية :

- صافي دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بغرض المتاجرة) .
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى (بالنسبة لباقي البنود).
- بنود الدخل الشامل الاخر بحقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات فى أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر .

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغييرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) .

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات مع العملاء (مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء)، وأصول مالية بالتكلفة المستهلكة ، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

تقييم نموذج العمل:

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة ، تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات العوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك .
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر .
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل ومع ذلك لايتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تصنيف الاصول الماليه والالتزامات الماليه :

يتم تصنيف الاصول الماليه طبقا لنموذج الأعمال الذى تدار به تلك الاصول الماليه وتدفقاتها النقديه التعاقديه.

ويتم قياس الاصل المالى بالتكلفه المستهلكه إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر :

- يتم الاحتفاظ بالاصل ضمن نموذج عمل بهدف الاحتفاظ بالاصول لتحصيل تدفقات نقديه تعاقدية .
- ينشأ عن الشروط التعاقديه للأصول الماليه تدفقات نقديه فى تواريخ محدده والتى تكون فقط مدفوعات اصل وعوائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد.

ويتم قياس أدوات الدين بالقيمه العادله من خلال بنود الدخل الشامل الاخر فقط فى حال إستوفت الشرطيين التاليين ولم تقاس بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقديه التعاقديه وبيع الاصول الماليه .
- ينشأ عن شرط التعاقديه للأصول الماليه تدفقات نقديه فى تواريخ محدده والتى تكون فقط مدفوعات اصل وعوائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد.

عند الاعتراف الاولى بالإستثمار فى الاسهم غير المحتفظ بها للمتاجره ، يجوز للبنك أن يختار بلا رجعه قياس التغيرات اللاحقه فى القيمه العادله ضمن بنود الدخل الشامل الأخر ، يتم إجراء هذا الإختيار على اساس كل استثمار على حده.
يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
بالإضافة إلى ذلك عند الاعتراف الأولي يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعه أصلا ماليا يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفه المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافا لذلك.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والعوائد:

لأغراض هذا التقييم يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي يتم تعريف العائد على أنه المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الائتمان الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والعائد فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

و/١ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر حيث يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .
لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداه مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة والمشتقات المالية.
- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزء من محفظة أدوات مالية محددة تضم أصولا و التزامات مالية أخرى يتم

إدارتها معًا وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

و/٢ مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
- الأصول التي قام البنك بتبويبها على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر عند الاعتراف الأولي بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

و/٣ الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

تمثل الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة باستثناء حالات الضرورة .

و/٤ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر

تمثل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذى يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر.

يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف أخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .

يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات بالتكلفة المستهلكة .

يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التى سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .

تم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الاخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا

لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة .

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر الذى يسرى عليه تعريف – المديونيات (سندات) نقلاً عن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر إلى مجموعة الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة – وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التى تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

- في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذى له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار بالتكلفة المستهلكة بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

- في حالة الأصل المالي الذى ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفتري للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

و/٥- السياسة المالية المطبقة

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفه المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
ويستند التصنيف بشكلعام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

و/٥/١- الأصول المالية بالتكلفه المستهلكة:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد.
البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الوارده في المعيار المتمثلة في:
- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.
- أقل مبيعات من حيث الدور ية والقيمة.

- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء التدفقات النقدية في تواريخ محددة والتي تمثل سداد أصل المبلغ والعوائد.

و/٢/٥- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج.

مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

يتم قياس اداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فقط إذا استوفت الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال
الارباح والخسائر

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.
- تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء التدفقات النقدية في تواريخ محددة والتي تمثل سداد أصل المبلغ والعوائد فقط .

عند الاعتراف الأولي بأدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، يجوز للبنك أن يختار خيار لا رجعة فيه عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر يتم إجراء هذه الاختيار على أساس كل استثمار على حدة .

يتم تصنيف جميع أدوات حقوق الملكية الأخرى كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

و/٣/٥- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الاصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طر يق البيع.

هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتتمثل خصائص نموذج الاعمال :

- هيكله مجموعه من الانشطه مصممه لاستخراج مخرجات محدده
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات – انشطه – مخرجات)
- يمكن ان يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعيه.

ز- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية .

ح- أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل الى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة .

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي :

* تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
* تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تنسب الى أصل أو التزام معترف به ، أو تنسب الى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
* تغطيات صافي الاستثمار في عملات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة . ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

ح/١- تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك الى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية الى " صافي دخل المتاجرة " .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة الى " صافي دخل المتاجرة " .

وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على

مدار سنة حتى الاستحقاق . وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

ح/٢- تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل " صافي دخل المتاجرة "

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات الى " صافي دخل المتاجرة " .

وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور الى قائمة الدخل .

ح/٣- تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

ح/٤-المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ويتم الاعتراف في قائمة الدخل "صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ط- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمرابحات والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة الى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات

السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف التوظيفات (المشاركات والمرابحات والمضاربات) بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد .

ى- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من التمويل أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين أخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف أخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الاخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداة الخدمة وكذا كافة الشروط الواردة بالفقرة (١٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١١). ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها .

ك- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للجهة المستثمر فيها.

ل- اضمحلال الاصول

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يطبق البنك منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفه المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ، تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الاولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا

تتضمن المرحلة الأولى الاصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أوالتي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا.

بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحتسب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانيه الاصول الماليه التى بها زياده جوهريه فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولى ولكن لايوجد دليل موضوعى على اضمحلال القيمه ، يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعه على مدة الحياه لتلك الاصول ولكن يستمر إحتساب العوائد على إجمالى القيمه الدفتريه للاصول ، خساره الائتمان المتوقعه على مدى الحياه هى الخسائر الائتمانيه المتوقعه الناتجه من جميع حالات الاخفاق الممكنه على مدى العمر المتوقع للأداه الماليه.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعة على مدى الحياة.

ل/١- السياسة المالية

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله الماليه فيما عدا الاصول الماليه التى يتم قياسها بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال فى قيمتها كما هو موضح ادناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الاولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢شهر.
- المرحلة الثانية : الأصول المالية التي شهدت ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
- المرحلة الثالثة : الأصول المالية التي شهدت اضمحلالا في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدي حياة الاصلعلى أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الاضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الاولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة مخاطر الائتمان بالبنك.
- اذا تم تحديد ان هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الاولي ، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.
- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولي بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على اساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

ل/٢- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان:

يعتبر البنك أن الاداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

ل/٣- المعايير الكمية:

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولي وذلك وفقا لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

يستخدم البنك ثلاثة معايير لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

- اختبار كمي يعتمد على الحركة في احتمالية التعثر .
- المؤشرات النوعية.
- متأخرات لمدة ٣٠ يوما بعد تاريخ الاستحقاق.

تعريف الإخفاق:
يعتبر البنك أن الأصل المالي تعرض للإخفاق عندما تكون :
التسهيلات ذات تصنيف مخاطر ٩٨ و ١٠ وفقا لأسس الجدارة الائتمانية للبنوك.
. تأخر المقترض عن سداد أي التزام ائتماني جوهري لأكثر من ٩٠ يوما (باستثناء الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث يتم تطبيق قواعد البنك المركزي في هذا الشأن).

ل/٤- المعايير النوعية:

تمويلات التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه العميل واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم العميل بطلب لتحويل السداد قصير الأجل الى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للعميل.
- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب العميل.
- متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة.
- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.

تمويلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة :

إذا كان العميل على قائمة المتابعة و/أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:
- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
- تغييرات سلبية جوهر ية في النشاط والظر وف المادية أو الاقتصادية التي يعمل فيها العميل.
- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه العميل
- تغييرات سلبية جوهر ية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
- تغييرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل
- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / التمويلات التجارية.

التوقف عن السداد:

تدرج تمويلات وتسهيلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية اذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (٣٠) يوم على الأكثر و وجود مستحقات تساوي او تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة.

الترقي بين المراحل (١ ، ٢ ، ٣)

الترقي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى:

لا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد.

الترقي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية الا بعد استيفاء كافة الشر وط التالية:

استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

سداد ٢٥٪ من ارصدة الاصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة،

الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهر .

م- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

ن- الأصول غير الملموسة

ن/١-الشهرة

تتمثل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ على شركات تابعة أو دمجها فى الزيادة فى تكلفة تجميع الاعمال عن حصة البنك فى القيمة العادلة لأصول والتزامات المنشأة المستحوذ عليها بما فى ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد التى تفى بشروط الاعتراف وذلك فى تاريخ الاستحواذ ، ويتم اختبار الشهرة سنوياً على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠ % سنوياً أو بالاضمحلال فى قيمتها أيهما أكبر.

ن/٢-برامج الحساب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق البرامج بالإضافة الى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .

ويتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي الى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف الى تكلفة البرامج الأصلية .

ويتم استهلاك تكلفة برامج الحساب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات .

س- الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الاخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل الى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

المباني والإنشاءات	٥٠ سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	٥٠ سنة أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل
أثاث مكتبي وخزائن	١٠ سنوات
آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكييف	٥ سنوات
وسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة	٥ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي ، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو

تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .
وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

ع- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي – باستثناء الشهرة – ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ولغرض تقدير الاضمحلال يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال الى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية

ف- الإيجارات

تعتبر كافة عقود للايجار التى يكون البنك طرفاً فيها عقود أيجار تشغيلى ويتم معالجتها كما يلى :

ف/١- الاستئجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب عقود الايجار التشغيلى مخصوماً منه أية خصومات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

ف/٢- التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالى وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار مخصوماً منه أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

ص- النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء وتتضمن النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية .

ق- المخصصات الاخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفي الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.
ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

ر- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لتمويلات أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك .

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالى أيهما أعلى ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

ش- مزايا العاملين

بالنسبة لنظم الاشتراك المحدد فإنها عبارة عن لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بسداد اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة ولا يكون على البنك التزام قانونى أو حكمى لسداد مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن المنشأة المتلقية لتلك الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لسداد مزايا العاملين الناتجة عن خدمتهم فى الفترات الجارية والسابقة .

وبالنسبة لنظم الاشتراك المحدد يتم سداد اشتراكات الى لوائح تأمينية للمعاشات المقررة للعاملين بالقطاع الخاص على أساس تعاقد إجبارى أو إختيارى ولا ينشأ على البنك أى التزامات إضافية بخلاف الاشتراكات الواجب سدادها ، ويتم الاعتراف بالاشتراكات المستحقة لنظم الاشتراك المحدد ضمن مصروفات مزايا العاملين إذا قام العاملين بتقديم خدمة تعطيهم الحق فى تلك الاشتراكات .

ت - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى بالإضافة الى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

ث- التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على التمويل ، ويقاس التمويل لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة التمويل باستخدام طريقة العائد الفعلي .

خ- رأس المال

خ/١- تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

خ/٢- توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

ذ - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

ض - أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريًا لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالي .

٣- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة للأنشطة التي يزاولها إلي مخاطر ماليه متنوعة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعه من المخاطر مجتمعه معا ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد ولذا تقليل الآثار السلبية المحتملة علي الأداء المالي للبنك ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الاخرى ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الاخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة الى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية بالإضافة الى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

حوكمة إدارة المخاطر والمبادئ الخاصة بإدارة المخاطر

تقوم حوكمة إدارة المخاطر بالبنك على ما يلي:

١- تدخل إداري قوي في جميع مستويات المؤسسة بدءا من مجلس الإدارة ووصولا إلى إدارة فرق العمل الميداني المسئولة عن التشغيل.

٢- إطار عمل محكم للإجراءات الداخلية والمبادئ الإرشادية.

٣- مراقبة مستمرة من قبل خطوط الأعمال والوظائف المعاونة وكذلك من جانب هيئة مستقلة للرقابة على المخاطر والالتزام بتنفيذ القواعد والإجراءات.

وتعتبر لجان المخاطر والمراجعة داخل مجلس الإدارة مسؤولة بشكل أكثر خصوصية عن فحص مدى توافق إطار العمل الداخلي بغية رصد المخاطر ومدى الالتزام بالقواعد.

فئات المخاطر :

أ- خطر الائتمان : (بما في ذلك خطر البلد) يمثل خطر الخسائر الناجمة عن عجز عملاء البنك أو الجهات السيادية من مصدرى الأوراق المالية أو غيرهم من الأطراف عن الوفاء بالتزاماتهم المالية .
وتتضمن أيضا مخاطر الائتمان مخاطر إحلال عقد محل عقد(خطر الاستبدال) المرتبطة بمعاملات السوق .
كما قد يرتفع خطر الائتمان أيضا بسبب وجود مخاطر التركز والتي تنشأ إما نتيجة منح تسهيلات ائتمانية كبيرة لعملاء منفردين أو بسبب الائتمان الممنوح لمجموعات من العملاء تتسم بمعدلات إخفاق مرتفعة.
ب- خطر السوق : يمثل خطر الخسائر الناجمة عن التغير في أسعار السوق وأسعار العائد .
ج- خطر التشغيل : (ويشمل المخاطر القانونية ومخاطر الالتزام والمخاطر المحاسبية والبيئية ومخاطر السمعة الخ) ويمثل الخطر الناجم عن الخسائر أو الغش أو إصدار بيانات مالية ومحاسبية غير دقيقة بسبب عدم ملائمة الإجراءات والنظم الداخلية أو الإخلال بها أو بسبب خطأ بشر ي أو أحداث خارجية علاوة على ذلك يمكن أن يأخذ خطر التشغيل شكل مخاطر الالتزام التي يقصد بها خطر تعرض البنك لعقوبات قانونية أو إدار ية أو تأديبية أو خسائر مالية بسبب عدم الالتزام بالقواعد واللوائح ذات الصلة.
د- خطر أسعار العائد وأسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك : يمثل المخاطر الناجمة عن الخسائر أو الانخفاض المتبقي في قيمة أصول البنك - سواء المدرجة بقائمة المركز المالى أو خارجها - والناشئة عن التغيرات في أسعار العائد أو أسعار الصرف .وتنشأ مخاطر أسعار العائد أو أسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك عن الأنشطة التجار ية البنكية ومعاملات المركز الرئيسي (معاملات على أدوات حقوق الملكية والاستثمارات وإصدارات السندات) .
هـ - خطر السيولة :يمثل المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وقت استحقاقها .

ويقوم البنك بتخصيص موارد كبيرة لكي يتمكن من الاستمرار فى تطبيق سياسة إدارة المخاطر على أنشطته ولكي يضمن التوافق التام بين إطار عمل إدارة المخاطر والمبادئ الأساسية التالية:
- الاستقلال التام لإدارة تقييم المخاطر عن أقسام التشغيل.
- تطبيق اتجاه ثابت لتقييم ورصد المخاطر في جميع أنحاء البنك.

وجدير بالذكر إن قسم المخاطر مستقل عن جميع كيانات البنك التشغيلية ويتبع مباشرة الإدارة العامة ويتمثل دوره في المساهمة في تطوير وزيادة ربحية البنك عن طريق التأكد من أن إطار عمل إدارة المخاطر المعمول به هو إطار فعّال وقوى ويعمل بالقسم فر يق عمل متنو ع ومتخصص في كيفية إدارة خطر الائتمان وخطر السوق من خلال آليات التشغيل.
وعلى وجه الخصوص فإن قسم المخاطر:
- يقوم بتوصيف واعتماد الأساليب المستخدمة لتحليل وتقييم واعتماد ومتابعة مخاطر الائتمان ومخاطر البلدان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل كما أنه يقوم بإجراء مراجعة دقيقة للاستراتيجيات التجار ية في المجالات العالية الخطورة ويسعى بشكل دؤوب على تحسين التنبؤ بمثل هذه المخاطر وإدارتها.

- يساهم في إجراء تقييم مستقل عن طر يق تحليل المعاملات التي تتضمن مخاطر ائتمان وعن طر يق تقديم المشورة فيما يخص المعاملات التي يقترحها مديري المبيعات.

- يقوم بوضع إطار لكافة المخاطر التشغيلية للبنك.

ستقوم وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية بتقييم وإدارة أنواع المخاطر الأخرى الأساسية وهى تحديدا مخاطرعدم توفر السيولة اللازمة والمخاطر المرتبطة باختلال توازن هيكل الميزانية العمومية (نتيجة تغيرات أسعار العائد أو أسعار الصرف أو نتيجة عدم توافر سيولة كافية) وكذلك تمويل البنك طويل الأجل ، وإدارة متطلبات رأس المال وهيكل رأس المال .
تختص إدارة الشؤون القانونية الداخلية بالبنك بإدارة المخاطر القانونية بينما تختص إدارة الالتزام بإدارة مخاطر الالتزام .
ويعتبر قسم المخاطر مسؤولا بشكل أساسي عن وضع منظومة فعالة للتعامل مع المخاطر وتحديد الأسس والسياسات اللازمة ، كما تشارك وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية فى هذه المسؤولية في بعض المجالات الخاصة .

وتتولى لجنة المخاطر بالبنك مهمة مراجعة ومناقشة الخطوات الأساسية لإدارة المخاطر البنكية الجوهرية وتجتمع ثلاثة أشهر على الأقل .
وأخيرا يقوم من فر يق المراجعة الداخلية بمراقبة مبادئ وإجراءات وبنية إدارة المخاطر بالبنك .

٣/أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر ، ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة التمويل التي ينشأ عنها التمويلات والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين ، كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالى مثل ارتباطات التمويلات ، وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة التوظيف والاستثمار وإدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره الى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

أ/١- قياس خطر الائتمان

التوظيفات والتسهيلات للعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالتوظيفات والتسهيلات للعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :
* احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
* المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
* خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالى (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح أ/٣) .
يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم وقد تم تقسيم عملاء البنك الى أربع فئات للجدارة ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر على سبيل المثال بالنسبة للتمويل يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية وبالنسبة للارتباطات يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة الى المبالغ الاخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر إن حدث .

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكد يختلف ذلك بحسب نوع المدين وأولوية المطالبة ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الاخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة والإذون الاخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان ويتم النظر الى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

أ/٢- سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .
ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل عميل أو مجموعة عملاء ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة الى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى العميل / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.
ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي عميل بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالى ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .
يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة العملاء والعملاء المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التوظيف والتسهيلات :

* الرهن العقاري .
* رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
* رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان ولتخفيض خسارة الائتمان الى الحد الأدنى يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد التمويلات أو التسهيلات .
يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد

بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد التمويل الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الاخرى .

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الاخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من التمويل المباشر .

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التوظيف أو الضمانات أو الاعتمادات المستندية ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

أ/٣- سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة التمويل والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالى لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في الجدارة الائتمانية ولأغراض قواعد البنك المركزي المصرى .

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ ، واستناداً الى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التمويل مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس العميل أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحسابات التي تم تقييمها على

أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالى على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية

أ/٤- نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة الى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصرى . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصرى . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصرى عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (٢٨/أ) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصرى ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصرى	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١٪	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١٪	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢٪	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢٪	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣٪	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥٪	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠٪	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠٪	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠٪	٤	ديون غير منتظمة

أ/٥- تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر عمليات التوظيف و الاستثمار

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف و الاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب القطاع الجغرافي في أخر السنة المالية الحالية وعند إعداد هذا الجدول تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك :

٣١ مارس٢٠٢٥م **(بالألف جنيه مصرى)**

	جمهورية مصر العربية	أوروبا	دول الخليج العربي	دول أخرى	الإجمالي
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	١٥,٥٣٨,٨٩٠	-	-	-	١٥,٥٣٨,٨٩٠
استثمارات مالية :					
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٢٨,٤٢٦,٦٨٨	٣,٣٦٠,٨١٥	٢,٢٥٨,٢٠٨	٢,٦٤٨,٥٠٨	٣٦,٦٩٤,٢١٩
- بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	٣٨٢,٣٧٣	-	٢١٤,٦٤٥	-	٥٩٧,٠١٨
- بالتكلفة المستهلكة	٨٨,٧٩٧,٦٨٦	-	٥,٤٥٣,١٥٥	٥٥٦,٣٠٢	٩٤,٨٠٧,١٤٣
أصول أخرى	٩,٥٠٤,٦٠٠	-	٨٥,١٣٥	-	٩,٥٨٩,٧٣٥
الإجمالي في نهاية الفترة	**١٤٢,٦٥٠,٢٣٧**	**٣,٣٦٠,٨١٥**	**٨,٠١١,١٤٣**	**٣,٢٠٤,٨١٠**	**١٥٧,٢٢٧,٠٠٥**
الإجمالي في نهاية سنة المقارنة	١٢٥,٩٤٠,٣٠١	٢,٣١٠,٦٠١	٨,٠١٥,٣١٥	٤,٠٢١,٧٧٥	١٤٠,٢٨٧,٩٩٢

أ/٦ قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف والاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك :

٣١ مارس٢٠٢٥م **(بالألف جنيه مصرى)**

	مؤسسات مالية	مؤسسات صناعية	نشاط عقاري	بيع الجملة وتجارة التجزئة	قطاع حكومي	أنشطة أخرى	أفراد	الإجمالي
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	٤٢٤,٩٦٨	٦,٠٨٧,٥٤٦	١,٦٣٦,٤٢٧	١,٧١٤,١١٥	-	٢,٥٥٣,٠٨٥	٣,١٢٢,٧٤٩	١٥,٥٣٨,٨٩٠
استثمارات مالية :								
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	١,٥٢٦,٣١٦	٢,٩٣٥,٦٤٠	٢,٩٨٥,٦٦٦	١,٢٥٠,٥٠٣	٢٢,٣٩٧,٨٣٦	٥,٥٩٨,٢٥٨	-	٣٦,٦٩٤,٢١٩
- بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	-	-	-	-	-	٥٩٧,٠١٨	-	٥٩٧,٠١٨
- بالتكلفة المستهلكة	-	-	-	-	٩٤,٢٥٢,٧٩٣	٥٥٤,٣٥٠	-	٩٤,٨٠٧,١٤٣
أصول أخرى	٧,١٠٧,٢٨٥	-	٢,٤٨٢,٤٥٠	-	-	-	-	٩,٥٨٩,٧٣٥
الإجمالي في نهاية الفترة	٩,٠٥٨,٥٦٩	٩,٠٢٣,١٨٦	٧,١٠٤,٥٤٣	٢,٩٦٤,٦١٨	١١٦,٦٥٠,٦٢٩	٩,٣٠٢,٧١١	٣,١٢٢,٧٤٩	١٥٧,٢٢٧,٠٠٥
الإجمالي في نهاية سنة المقارنة	٦,٧٢٤,١٥٧	٨,٣٨٦,٤٧٦	٦,٢٣٥,٩١٣	٢,٥٠٩,٨٧٠	١٠٣,٤٠٦,٨٨٩	٩,٩٤٠,٠٥٠	٣,٠٨٤,٦٣٧	١٤٠,٢٨٧,٩٩٢

٣/ب- خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق . وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة

ب/١- خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية الفترة المالية ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

٣١ مارس٢٠٢٥م (بالألف جنيه مصرى)

	جنيه مصرى	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	٥,٨٣٥,٠٩١	١١,٤٢٣,٠١٦	١٨١,٩٢٠	٦٥,٧٢٦	١٥٧,٥٣١	١٧,٦٦٣,٢٨٤
أرصدة لدى البنوك	٧,٧٢٠,٣٠٦	٥٤,١٣١,٧٤٤	١,٦٧٤,٩٤٦	٤٤٢,٢٦٣	٤,٤٨٨,٥١٥	٦٨,٤٥٧,٧٧٤
مشاركات و مرابحات ومضاربات مع العملاء	١٢,٤٦٤,٣٥٦	٢,٩٨١,٣٧٧	٩٣,١٥٧	-	-	١٥,٥٣٨,٨٩٠
استثمارات مالية :						
بالقيمه العادله من خلال الدخل الشامل	٢٣,١٣٥,١٤٥	١١,٤٦٩,٢٦٢	٢,٠٨٩,٨١٢	-	-	٣٦,٦٩٤,٢١٩
بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر	٣٨٢,٣٧٢	-	-	-	٢١٤,٦٤٦	٥٩٧,٠١٨
بالتكلفه المستهلكه	٣٩,٤٩٦,٩١٠	٥٥,٣١٠,٢٣٣	-	-	-	٩٤,٨٠٧,١٤٣
أصول مالية أخرى	٩,٢٦٢,٩٤٣	٣٠٦,٠٠٥	٢١,٥١١	٣,٣١٢	(٤,٠٣٦)	٩,٥٨٩,٧٣٥
إجمالي الأصول المالية	٩٨,٢٩٧,١٢٣	١٣٥,٦٢١,٦٣٧	٤,٠٦١,٣٤٦	٥١١,٣٠١	٤,٨٥٦,٦٥٦	٢٤٣,٣٤٨,٠٦٣

	جنيه مصرى	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	١,٤٨٥,٩٩٠	١٣,٦٤٤,٣٤٣	١,٧٠٧	١٣	-	١٥,١٣٢,٠٥٣
الأوعية الادخارية	٧٨,٣٥٤,١٩٨	٩٤,٩٣٥,٧١٨	٣,٦٥١,٣٤٩	٥٠٧,٨٢٣	٤,٨١٥,١٨٧	١٨٢,٢٦٤,٢٧٥
التزامات مالية أخرى	٧,٠٤٤,٢٣٢	٢,٠١٧,٠٧٤	٣٦,١٨٢	٥,٧٣٤	٥٢,٥٥٢	٩,١٥٥,٧٧٤
إجمالي الالتزامات المالية	٨٦,٨٨٤,٤٢٠	١١٠,٥٩٧,١٣٥	٣,٦٨٩,٢٣٨	٥١٣,٥٧٠	٤,٨٦٧,٧٣٩	٢٠٦,٥٥٢,١٠٢
صافي المركز المالى	١١,٤١٢,٧٠٣	٢٥,٠٢٤,٥٠٢	٣٧٢,١٠٨	(٢,٢٦٩)	(١١,٠٨٣)	٣٦,٧٩٥,٩٦١
ارتباطات متعلقة بالتوظيف	٨٩٤,٠٧٦	١,٦٤٢,٠١٦	١١,٨٧٧	-	١,٦٤٠	٢,٥٤٩,٦٠٩
في نهاية سنة المقارنة						
اجمالى الأصول المالية	٩٢,٥٢٧,٢٦٢	١٣٦,٢٨٢,٠٤٤	٤,٥٣٦,١٧٢	٤٧٤,٦٧٧	٤,٧٧٤,٧٩٤	٢٣٨,٥٩٤,٩٤٩
اجمالى الالتزامات المالية	٨٣,١٢٠,٢٢٢	١٠٨,٣١٣,٩٣١	٤,٢٧٧,٠٣٣	٤٨٠,٣٦٢	٤,٧٦٣,٦٩٦	٢٠٠,٩٥٥,٢٤٤
صافي المركز المالي	٩,٤٠٧,٠٤٠	٢٧,٩٦٨,١١٣	٢٥٩,١٣٩	(٥,٦٨٥)	١١,٠٩٨	٣٧,٦٣٩,٧٠٥

مهام غرفة المعاملات الدولية (Dealing Room) :

- تقديم تقارير دورية عن حركة الأسواق المالية .
- تنفيذ توصيات لجنة الأصول والالتزامات التى تمت الموافقة عليها وعرض تقارير بمدى التقدم فى تنفيذ تلك التوصيات .
- التنسيق مع وحدة إدارة الأصول والالتزامات فيما يتعلق بالتحوط الطبيعى ضد المخاطر التى قد تنشأ عن معاملات خاصة وبما يتفق مع السياسة والتوصيات المعتمدة للجنة إدارة الأصول والالتزامات .
- المسئولية عن إدارة السيولة على المدى القصير .
- إعداد تقارير دورية بأى مستجدات عن موقف الأسواق وتوجيه النظر لأى اختناقات فى السيولة .
- إبلاغ وحدة إدارة الأصول والالتزامات بالاحتياجات التمويلية لمعالجة فجوة السيولة

* منظومة إدارة مخاطر هيكل سعر العائد

يتم تحديد وقياس هذا الخطر بمعرفة وحدة الأصول والالتزامات (ALMU) التابعة لقطاع الخزانة بالبنك ويتم تقييم المخاطر وحدودها والإجراءات التصحيحية الواجب القيام بها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات (ALCO) برئاسة رئيس البنك

وعضوية المديرين التنفيذيين والمدير المالي ومديرو الإدارات التجارية ومدير شبكة الفروع والسكرتير العام ورئيس غرفة المعاملات الدولية وتقوم غرفة المعاملات الدولية بتنفيذ الإجراءات الضرورية التي تقررها لجنة الأصول والالتزامات لتصحيح الفجوات من خلال التعامل في الأسواق المالية وتعد الغرفة تقاريرها بما حدث من تطور وعرضها على وحدة الأصول والالتزامات ولجنة الأصول والالتزامات.

* مهام لجنة إدارة الأصول والالتزامات (ALCO)

- البت في الحدود المقبولة لأغراض تحليل الحساسية.
- مراجعة الافتراضات المستخدمة فى تحديد وقياس المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها.
- استعراض مخاطر وفجوات أسعار العائد وموقف الحساسية بالبنك والواردة بتقارير وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU).
- تقييم وتعديل واعتماد التوصيات المقترحة لتعديل الفجوات -إن وجدت- بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.

* مهام وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU)

- توثيق سياسة إدارة المخاطر كما تم إقرارها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات والحفاظ عليها.
- إعداد النماذج المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والعمل على تطويرها باستمرار.
- إعداد تقارير بالقيم المعرضة للخطر وتطور تلك القيم على مدار الزمن وعرض تلك التقارير على لجنة إدارة الأصول والالتزامات.
- تقديم توصيات لتعديل الفجوات بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.
- متابعة تطبيق قرارات لجنة الأصول والالتزامات وإخطارها بمدى التقدم فى تطبيق تلك القرارات.

ب/٢- خطر تقلبات سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة ، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك.

هدف البنك من إدارة خطر أسعار العائد :
يهدف البنك إلى تخفيض درجة تعرضه لمخاطر هيكل أسعار العائد إلى أقصى حد ممكن مع مراعاة أن تكون قيمه المخاطر المتبقية الناجمة عن أسعار العائد في حدود مستوى الحساسية المعتمد من لجنة الأصول والالتزامات.
ويعرف مستوى الحساسية بأنه التغير فى صافى القيمة الحالية لمراكز أسعار العائد الثابتة المستقبلية للبنك مقابل كل زيادة قدرها ١ % بمنحنى سعر العائد وتتم المتابعة الجدية لمدى التزام البنك بالحدود المطبقة .

ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب:

٣/ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الشئون المالية بالبنك ما يلي :

* يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند منحها للعملاء ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
* الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
* مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
* إدارة التركز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

هدف البنك من إدارة السيولة

يهدف البنك لتمويل أنشطته على أساس أفضل الأسعار الممكنة في ظل الظروف الطبيعية، ولضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته في حالة حدوث أزمة .وسعيا نحو تحقيق هذه الغاية يتبنى البنك المبادئ الرئيسية التالية لإدارة السيولة :

- إدارة السيولة فى المدى القصير وفقا للإطار الرقابى.
- تنويع مصادر التمويل.
- الاحتفاظ بمجموعة من الأصول ذات سيولة عالية.

قياس ومتابعة هيكل مخاطر السيولة

يتلخص إطار إدارة السيولة بالبنك فى العمليات التالية :

- التقييم المنتظم لهيكل سيولة البنك وتطوره علي مدار الزمن.
- متابعة تنويع مصادر التمويل .
- تقييم البنك لاحتياجات التمويل على أساس التوقعات الواردة في الموازنة التقديرية بغرض التخطيط لحلول ملائمة للتمويل .

يتم تحديد فجوات السيولة المتوقعة عن طريق حصر البنود التى تظهر بقائمة المركز المالي البنك وخارجها حسب نوع عملة وآجال الاستحقاق المتبقية لتلك البنود وتتحدد تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات القائمة على أساس الشروط التعاقدية للمعاملات ونماذج أنماط سلوك العميل التاريخية (كما فى حالة حسابات الاستثمار) وكذا الافتراضات التقليدية المتصلة ببعض بنود قائمة المركز المالي(كما فى حالة حقوق المساهمين) .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلى أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الشئون المالية بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والآجال .

٣/د- ادارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية والاحكام الشرعية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الاخرى التي تتعامل مع البنك .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصرى في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصرى على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصرى أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥ مليار جنيه مصرى حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٠ % ، ويبلغ الحد الادنى لمعيار كفاية رأس المال بعد اضافة متطلبات الدعامة التحوطية والبنوك ذات الاهمية النظامية المحلية ١٢,٥٠ % وذلك من بداية يناير ٢٠١٩م .

يتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة ، واجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بالميزانية .

وقد تم إدراج صافي الأرباح المرحلية في الشريحة الأولي وذلك طبقا لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتار يخ ١٥ فبراير ٢٠١٧.

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لرصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة فى المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١,٢٥ % من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، و التوظيفات / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها) و ٤٥ % من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية من الاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة .

ويراعى عند حساب إجمالي بسط معدل كفاية رأس المال ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التمويلات – الودائع - المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ٢٠٠ % مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به مع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالى بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

تم إعداد معيار كفاية رأس المال طبقا لمتطلبات بازل II بناءاً على قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتار يخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ والتى أصدرت فى ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنتين الماضيتين

ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية الفترة / السنة المالية :

	٣١ مارس ٢٠٢٥م ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م ألف جنيه مصرى
الشريحة الأولى (رأس المال الاساسى و الاضافى):		
رأس المال المصدر والمدفوع	٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٦٧٧,٥٠٩
أسهم خزينة (-)	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)
الاحتياطيات " قانونى (عام) & رأسمالى "	٣,٩٨٤,٢٢٢	٢,٨٠٧,٣٦٦
احتياطى مخاطر العام	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
الأرباح المحتجزة	١٩,٨٥٩,٢٣٨	١١,٤٧٩,٩٩١
الأرباح السنوية/ ربع سنوية	٣٣٤,٧٢٦	٦,٨٧٥,٨٣٦
حقوق الأقلية	٤,٨٧٠	٥,٠٢٩
إجمالى الاستبعادات من رأس المال الأساسى المستمر Common Equity	(٢,٧٣١,٥١٥)	(٣,٦٣٩,٣٦٥)
اجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	٧,٥٠٠,٦٨٨	٧,٢٠٤,٩٩٣
اجمالى رأس المال الاساسى و الاضافى	٣٤,٧٦٨,٩٩٩	٣٠,٥٥٠,٦٢٠
الشريحة الثانية (رأس المال المساند):		
٤٥٪ من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية فى الشركات التابعة والشقيقة	١,٢٥٩,٧٣٩	١,٢٠٨,٦٧٤
رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة فى المرحلة الأولى	٢٢٠,٩٥٨	١٩٦,٧٢٩
اجمالى رأس المال المساند	١,٤٨٠,٦٩٧	١,٤٠٥,٤٠٣
إجمالى القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات (اجمالى رأس المال)	٣٦,٢٤٩,٦٩٦	٣١,٩٥٦,٠٢٣
الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر :		
إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	١٤٨,٣٥٩,١٢٧	١٤١,٨٦٣,٦٠٤
إجمالى القاعدة الرأسمالية / إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	**٢٤,٤٣ %**	**٢٢,٥٣ %**

وافق البنك المركزى المصرى فى جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥م على التعليمات الرقابية لقياس الخاصة بالرافعة المالية مع إلزام البنوك بالحد الأدنى لتلك النسبة (٣٪) على أساس ربع سنوى وذلك على النحو التالى :
كنسبة استرشادية من نهاية سبتمبر ٢٠١٥م وحتى عام ٢٠١٧م.
كنسبة ملزمة اعتبارا من عام ٢٠١٨م .
كما أوجب عن الإفصاح عن النسبة ومكوناتها (بسطاً ومقاماً) بالقوائم المالية المنشورة أسوةً بما يجرى عليه حالياً فيما يخص المعيار المعتمد على المخاطر (CAR) .
ويتكون بسط ومقام نسبة الرافعة المالية من الآتي :
مكونات البسط يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المعتمد على المخاطر (CAR).
مكونات المقام يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية – وفقاً للقوانم المالية - وهو ما يطلق علية "تعرضات البنك" .
النسبة يجب ألا تقل نسبة الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية (بعد الاستبعادات) الى إجمالى تعرضات البنك عن (٣ %).

	٣١ مارس٢٠٢٥م ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م ألف جنيه مصرى
أولا : بسط النسبة		
الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات	٣٤,٧٦٨,٩٩٩	٣٠,٥٥٠,٦٢٠
ثانيا : مقام النسبة		
إجمالى التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	٢٤٢,٨٠٦,٥٤٨	٢٣٦,٩٤٨,٧٢١
التعرضات خارج الميزانية	٤,٩١٢,٩٤٢	٤,٥٨١,٨٥٧
إجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية	٢٤٧,٧١٩,٤٩٠	٢٤١,٥٣٠,٥٧٨
نسبة الرافعة المالية %	١٤,٠٤ %	١٢,٦٥ %

٤ - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :

٤/أ- خسائر الاضمحلال في مشاركات ومرابحات ومضاربات

يراجع البنك محفظة مشاركات ومرابحات ومضاربات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل ، ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير الى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة المرابحات وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى المرابحة الواحدة في تلك المحفظة , وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير الى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من عملاء التوظيف على السداد للبنك ، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك . عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية ، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار في وجود أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة . ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة .

٤/ب- استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة ، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة إلى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

٤/ج- القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب مثل النماذج لتحديد القيمة العادلة يتم اختبارها ومراجعتها دوريا بواسطة أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التى قامت بأعدادها .وتعتمد نتائج التقييم العادلة الى حد ما على الخبرة .

٤/د- أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة :

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع أدراج فروق التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل ضمن بند" صافى الدخل من المتاجرة " كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة ببنود الدخل الشامل الأخر ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقا للأسعار المعلنة بالبورصة في تاريخ القوائم المالية " أما بالنسبة للأسهم غير المقيدة بالبورصة " فيما عدا الاستثمارات الاستراتيجية "فيتم تقييمها بإحدى الطرق الفنية المقبولة " طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، طريقة مضاعفات القيمة " وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات الاستراتيجية فتعتبر التكلفة او القيمة الأسمية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات.

يقوم مصرفنا بالعمل وفقاً للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة بناء علي مستويات المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

-المستوي الأول:

وتتمثل مدخلات المستوي الأول في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مطابقة يستطيع البنك الوصول إليها في تاريخ القياس.

-المستوي الثانى:

وتتمثل مدخلات المستوي الثاني فى كافة المدخلات بخلاف أسعار معلن عنها ضمن المستوي الأول وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

-المستوي الثالث:

وتتمثل مدخلات المستوي الثالث في المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام.

- تمويلات وتسهيلات مع العملاء

تظهر التمويلات والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة .

- أرصدة لدى البنوك

تظهر أرصدة لدى البنوك بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة .

- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتواريخ الاستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كادوات دين بالتكلفة المستهلكة " ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ".

- الأوعية الادخارية وشهادات الإدخار

تظهر الأوعية الادخارية وشهادات الإدخار بالتكلفة .

٥ - التحليل القطاعي

- التحليل القطاعي للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الاخرى . ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي :

المؤسسات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة عمليات التوظيف و الاستثمار والمشتقات المالية .

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع والمرابحات الشخصية والمرابحات العقارية .

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الاخرى كإدارة الأموال .

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدورة النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك .

٦ - صافي الدخل من العائد و المبيعات

	٣١ مارس٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات:		
البنك المركزى المصرى	٦١٤,٤٩٨	٣٨٠,٤٣٣
البنوك الأخرى	٧٩٣,٨٦٢	٨١٠,٨١٠
العملاء	٩١٦,٧٦٢	٦١٦,٢٢١
المجموع	٢,٣٢٥,١٢٢	١,٨٠٧,٤٦٤
عائد أدوات دين حكوميه	٣,٩٠٢,٧١٤	٣,٠٣٩,٧٦٠
عائد أدوات دين غير حكوميه	١٠٥,٨٥٨	٨٤,٣٣٠
إجمالى عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة	٦,٣٣٣,٦٩٤	٤,٩٣١,٥٥٤
المبيعات	١,٥٠٤,٨٤٨	١,٤٢٧,١٥٦
إجمالى عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات	٧,٨٣٨,٥٤٢	٦,٣٥٨,٧١٠
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة وتكلفة المبيعات:		
البنوك	(٢٩٣,٠٢٠)	(٣٤٨,٢٠١)
العملاء	(٣,٧٥٦,٥٨٠)	(٢,٩٨٦,٤٥٧)
إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة	(٤,٠٤٩,٦٠٠)	(٣,٣٣٤,٦٥٨)
تكلفة المبيعات	(١,١٨٠,٧٥٥)	(١,٠٣٩,٣٤١)
إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة وتكلفة المبيعات	(٥,٢٣٠,٣٥٥)	(٤,٣٧٣,٩٩٩)
الصافي الدخل من العائد و المبيعات	٢,٦٠٨,١٨٧	١,٩٨٤,٧١١

٧ - إيرادات الأتعاب والعمولات

	٣١ مارس ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف والاستثمار	٢٢,٥٠٨	٣٥,٢٧١
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	٧,٣٠١	٤,٦١٠
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	١٣,٨٢١	١٦,٢٢٩
أتعاب أخرى	٩٩,٢٣٠	٩٥,٢٨٣
الأجمالى	١٤٢,٨٦٠	١٥١,٣٩٣

٨ - توزيعات الأرباح

	٣١ مارس ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	١٦٩,٧٩١	٢٠٢,٤٨٣
بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	١,٥٧٥	٣٢٤
الأجمالى	١٧١,٣٦٦	٢٠٢,٨٠٧

٩ - صافي دخل المتاجرة

	٣١ مارس٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
عمليات النقد الأجنبي		
أرباح التعامل فى العملات الأجنبية	٩,١٤٧	١٢٩,٧٤٥
(خسائر) أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة	(٨,٠٥٨)	٤٠,٥٠٩
أرباح ادوات حقوق الملكية	٢٩,٧٣٦	٣١,٠٥٢
الأجمالى	٣٠,٨٢٥	٢٠١,٣٠٦

١٠ - (عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف و الاستثمار

	٣١ مارس٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
نقدية وارصدة لدى البنك المركزى	(٣١٥)	٧,٦٩٨
ارصدة لدى البنوك	(٨,٣٠٧)	٢,٦٥٦
ادوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	١١,١٦٥	(٣٩,٢٧٠)
ادوات دين بالتكلفة المستهلكة	٥٢,٥٢٣	(٨٢,٤١١)
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	(٨٠,٢٠٥)	(٩١)
مشاركات ومرابحات و مضاربات مع البنوك	-	١,٠٣٦
الأجمالى	(٢٥,١٣٩)	(١١٠,٣٨٢)

١١ - مصروفات إدارية

	٣١ مارس٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات	(٦٢٢,٧٣٦)	(٣٦٣,٩٤٦)
تأمينات اجتماعية	(١٠,٤٨٩)	(٩,٠٨٧)
تكلفة المعاشات		
تكلفة نظم الاشتراكات المحددة	(٤,٤١٦)	(٤,٢٩٩)
إجمالى تكلفة العاملين	(٦٣٧,٦٤١)	(٣٧٧,٣٣٢)
الإهلاك والإستهلاك	(١٥٩,٥٠١)	(٩٠,٩٩٤)
مصروفات إدارية أخرى	(٣٣٧,١٢١)	(٢٨٧,٩٧٠)
الأجمالى	(١,١٣٤,٢٦٣)	(٧٥٦,٢٩٦)

١٢- (مصروفات) إيرادات تشغيل أخرى

	٣١ مارس٢٠٢٥م بالألف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري
(خسائر) أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التى بغرض المتاجرة	(١٠٤,٦٧١)	٤,٦٧٣,٩٠٦
(مصروف) إيجار تشغيلي	(٢,٨٦٢)	(٤٢٨)
أخرى	٤٤,١٨٢	٢٩,٠٠٨
(عبء) مخصصات أخرى	(٦,٩٥٦)	(١٤,٢٧٣)
الأجمالى	(٧٠,٣٠٧)	٤,٦٨٨,٢١٣

١٣ – (مصروفات) ضرائب الدخل

	٣١مارس٢٠٢٥م بالألف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصري
ضرائب الدخل الحالية	(٦٧٢,٧٨٧)	(١٦٢,٥٦٩)
وتتمثل ضرائب الدخل الحالية فى الأتى:		
ضرائب دخل جارية	(٦٥٥,١٢٣)	(٥٦١,٨٦٤)
(مصروفات) إيرادات ضريبية مؤجلة	(١٧,٦٦٤)	٣٩٩,٢٩٥
الإجمالى	(٦٧٢,٧٨٧)	(١٦٢,٥٦٩)

وفيما يلى الموقف الضريبى :

اولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تمت التسوية النهائية مع المركز الضريبي لكبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨ م.
- بالنسبة لعام ٢٠١٩ تمت المحاسبة والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين، وجاري اجراء التسوية النهائية للحصول على مخالصة نهائية عن العام .
- بالنسبة للاعوام من ٢٠٢٠م وحتى٢٠٢٣م: تم تقديم الاقرار الضريبي وسداد الضريبة المستحقة من واقعه في المواعيد المحددة قانونا، وتقوم المأمورية المختصة حاليا بمراجعة المستندات تمهيدا للفحص .
- بالنسبة لعام ٢٠٢٤م: جارى إعداد الاقرار الضريبي، وسيتم تقديمه فى المواعيد المحددة قانونا .

ثانياً : ضريبة المرتبات والأجور

- تمت التسوية والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين، وتم اجراء التسوية النهائية وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠٢٠م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢١/١/١م حتى ٢٠٢٥/٠٣/٣١م تم توريد الضريبة الشهرية المستحقة فى الموعد المحدد قانونا، ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- تمت التسوية والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين، و تم اجراء التسوية النهائية وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠٢٠ م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢١/١/١م وحتى ٢٠٢٥/٠٣/٣١م تم تقديم الإقرار الضريبى الربع سنوى في ميعاده وسداد الضريبة المستحقة من واقعه، ولم يتم الفحص حتى تاريخه .

رابعاً : الضريبة العقارية

- تم سداد جميع الضرائب المستحقة على فروع ومقرات البنك حتى عام ٢٠٢٤م ، وذلك وفقا للقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والمعمول به من ٢٠١٣/٧/١ .

بالنسبة لشركات للبنك

اولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية
يتم إعداد الإقرار الضريبى وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.
ثانياً : ضريبة كسب العمل

- يتم توريد الضريبة الشهرية المستحقة وتقديمها فى المواعيد المحددة قانوناً.

ثالثاً : ضريبة الدمغة
- يتم إعداد الإقرار الضريبى وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

رابعاً: الضريبة العقارية
- يتم إعداد الإقرار الضريبى وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

خامسا : ضريبة المبيعات و القيمة المضافة
- يتم إعداد الإقرار الضريبى وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً

١٤ - نصيب السهم في الربح

	٣١ مارس٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
صافي أرباح الفترة	٩٦٩,٨٩١	٦,١٥٢,٣٣٠
حصة العاملين	(٧٨,٧٥٠)	(٦٠,٥٠٠)
مكافأة مجلس الإدارة	(١١,٢٥٠)	(٦,٥٠٠)
	٨٧٩,٨٩١	٦,٠٨٥,٣٣٠
المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة	٦٠٧,٤٧١	٦٠٧,٤٧١
نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه)	١,٤٤٨	١٠,٠١٧

١٥- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

	٣١ مارس٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
نقدية	٢,١٩٥,٨٥٣	٢,٦٠٢,٤٣٨
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي	١٥,٥٢٥,٦٣٩	١٥,٧٧٤,٤٥٢
يخصم :		
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والايرادات المقدمة	(٥٨,٢٠٨)	(٥٩,٢٧٤)
الأجمالى	١٧,٦٦٣,٢٨٤	١٨,٣١٧,٦١٦
أرصدة بدون عائد	٧,٥١٦,٦٠٩	٨,٤١٩,٨١٢
أرصدة ذات عائد	١٠,١٤٦,٦٧٥	٩,٨٩٧,٨٠٤
الأجمالى	١٧,٦٦٣,٢٨٤	١٨,٣١٧,٦١٦

١٦- أرصدة لدى البنوك

	٣١ مارس٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
حسابات جارية	١,٣٩٩,٤٥٤	١,٩٣٢,٩٦٨
ودائع(مضاربات)	٦٧,٣٥٥,٩٣٠	٧٨,٣٥٢,٧٤١
يخصم : الإيرادات المقدمة	(٢٥٩,٨٣٣)	(٢٦٦,٧٣٤)
يخصم : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣٧,٧٧٧)	(٢٩,٦٣٤)
الإجمالى	٦٨,٤٥٧,٧٧٤	٧٩,٩٨٩,٣٤١
البنك المركزى بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي	٣,٠١٦,١٨٨	١٤,٥١١,١٧٧
بنوك محلية	٥٦,١٢٧,٢١٥	٥٧,٣٠٢,٠٣١
بنوك خارجية	٩,٣١٤,٣٧١	٨,١٧٦,١٣٣
الإجمالى	٦٨,٤٥٧,٧٧٤	٧٩,٩٨٩,٣٤١
أرصدة بدون عائد	٢٩٢,٠٥٨	٢٤٥,٢٦٦
أرصدة ذات عائد	٦٨,١٦٥,٧١٦	٧٩,٧٤٤,٠٧٥
الإجمالى	٦٨,٤٥٧,٧٧٤	٧٩,٩٨٩,٣٤١
أرصدة متداولة	٦٨,١٦٥,٧٥٨	٧٩,٧٤٤,٠٩٩
أرصدة غير متداولة	٢٩٢,٠١٦	٢٤٥,٢٤٢
الأجمالى	٦٨,٤٥٧,٧٧٤	٧٩,٩٨٩,٣٤١

١٧ - مخزون

	٣١ مارس٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
مخزون خامات	٥٤٤,١٢٤	٦٥٩,٦٤٨
مخزون مستلزمات إنتاج وقطع غيار ووقود	٧٣١,٦٤٣	٧٣٦,٣٠٩
مخزون انتاج تام	٣٩٤,٧٧٨	٣٢٤,٨٥٩
مخزون عقارى	٧٥٤,٠٠٠	٧٥٤,٠٠٠
فروق تقييم ومخصص اضمحلال مخزون	(١٤,١٠٦)	(١٤,١٠٦)
الإجمالى	٢,٤١٠,٤٣٩	٢,٤٦٠,٧١٠

١٨- عملاء وأوراق قبض بالصافى

	٣١ مارس٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
عملاء	٤١٣,٥٤١	٣٥٠,٣١٨
أوراق قبض	٩٦,٦٧٣	٩٦,٧٧١
شيكات برسم تحصيل	٤٦٤,٩٩٣	٥٠٨,٠٤٧
عملاء ضمان كمبيالات معززة	٧٣,٧٦٨	٨٨,١٩٢
الاجمـــالـــى	١,٠٤٨,٩٧٥	١,٠٤٣,٣٢٨
يخصم :		
مخصص إضمحلال العملاء	(٤٤,٥٣٨)	(٤٤,٥٣٨)
الـصـــافـــى	١,٠٠٤,٤٣٧	٩٩٨,٧٩٠

١٩ - مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء

	٣١ مارس٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
تجزئة		
سيارات	٧٣٧,٠٤٢	٦٩١,٨٤٨
سلع معمرة و اخرى	٥٣٠,٨٥٨	٤٩٨,٥٤٥
عقارية	٢,٣٨٤,٤٦٤	٢,٣٨٢,٧٥٩
اجمالى (١)	٣,٦٥٢,٣٦٤	٣,٥٧٣,١٥٢
مؤسسات شاملا المرابحات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية		
شركات كبيرة و متوسطة	١٣,٩٢٠,٣٩٨	١٢,٧٨٣,٥٦٢
شركات صغيرة	١,١١٠,٨٨٠	١,١٨٩,٤٩١
شركات متناهية الصغر	١٠٠,١٣٠	١٠٢,٠٢٨
اجمالى (٢)	١٥,١٣١,٤٠٨	١٤,٠٧٥,٠٨١
اجمالى المشاركات و المضاربات و والمرابحات للعملاء (١+٢)	١٨,٧٨٣,٧٧٢	١٧,٦٤٨,٢٣٣
يخصم : الإيرادات المقدمة	(١,٧٢٥,٠٣٢)	(١,٦٤٧,٢٣١)
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	(١,٥١٩,٨٥٠)	(١,٤٧١,٣١٣)
الإجمالى	١٥,٥٣٨,٨٩٠	١٤,٥٢٩,٦٨٩

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للمشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للأنواع :

٣١ مارس ٢٠٢٥م **(بالألف جنيه مصرى)**

	افراد فقط	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	الاجمالى
الرصيد أول الفترة	١٧٠,٦١١	١,٣٠٠,٧٠٢	١,٤٧١,٣١٣
عبء الاضمحلال خلال الفترة	٤٠,٥٠٤	٨٩,٣٢٢	١٢٩,٨٢٦
مبالغ تم إعدامها خلال الفترة	(٢٥٦)	(٢٧,٢١٣)	(٢٧,٤٦٩)
مخصص انتفي الغرض منه	(١,٩٦٧)	(٤٧,٦٥٤)	(٤٩,٦٢١)
فروق ترجمة عملات أجنبية	-	(٤,١٩٩)	(٤,١٩٩)
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٥م	٢٠٨,٨٩٢	١,٣١٠,٩٥٨	١,٥١٩,٨٥٠

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م **(بالألف جنيه مصرى)**

	افراد فقط	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	الاجمالى
الرصيد أول السنة	٥٩,٢٢٧	١,٠٢٠,٣٦٥	١,٠٧٩,٥٩٢
عبء الاضمحلال خلال السنة	١٤٤,٩٦٣	٦٣٩,٠٩٨	٧٨٤,٠٦١
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	(٥٤)	(٢٨,٧٣٦)	(٢٨,٧٩٠)
مخصص انتفي الغرض منه	(٣٣,٥٢٥)	(٧٣١,٥٩٩)	(٧٦٥,١٢٤)
فروق ترجمة عملات أجنبية	-	٤٠١,٥٧٤	٤٠١,٥٧٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م	١٧٠,٦١١	١,٣٠٠,٧٠٢	١,٤٧١,٣١٣

٢٠ - استثمارات مالية

	٣١ مارس٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
٢٠/أ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		
أدوات دين مدرجة في سوق الأوراق المالية – بالقيمة العادلة :		
اذون خزانة	٢٠,٣٤٦,٣٨٨	١٧,٥٠٠,٠٣٦
ادوات دين اخرى	٣,٣٢٢,٢٩٤	٣,٣٧٧,٨١٠
أدوات حقوق ملكية – بالقيمة العادلة :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	١,٨٣٢,٠٨٩	١,٦٨٧,٩٣٧
- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية	٥,٣٩٨,٩٢٨	٥,٤٢٢,٤١٩
وثائق صناديق استثمار :		
- **وثائق صناديق استثمار**	٥,٧٩٠,٣٥٦	٥,٦٧٠,٤٤٧
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (١)	٣٦,٦٩٠,٠٥٥	٣٣,٦٥٨,٦٤٩
٢٠/ب - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر		
أدوات حقوق ملكية – بالقيمة العادلة :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	٥٩١,٩١٥	٧٥٢,٩٨٧
وثائق صناديق استثمار	٥,١٠٣	٩٩٤
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر (٢)	٥٩٧,٠١٨	٧٥٣,٩٨١
٢٠/ج - استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
أدوات دين :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية		
أذون الخزانة	٣٢,٥٧١,٤٥٩	٣٢,٢٦٣,٥٩٠
عوائد لم تستحق بعد	(٨١٤,٦٣٦)	(٩٥٩,٩٣٥)
مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	(٢٨١,٦٧٦)	(٣٢٤,٨٤٦)
إجمالي (أ)	٣١,٤٧٥,١٤٧	٣٠,٩٧٨,٨٠٩
- أدوات دين أخرى	٦٣,٨١٢,٢٠٥	٥٣,٩٢٧,٦٤٠
- مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	(٤٨٠,٢٠٩)	(٤٩٤,٠٦٨)
إجمالي (ب)	٦٣,٣٣١,٩٩٦	٥٣,٤٣٣,٥٧٢
إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (أ + ب) (٣)	٩٤,٨٠٧,١٤٣	٨٤,٤١٢,٣٨١
إجمالي استثمارات مالية (١+٢+٣)	١٣٢,٠٩٤,٢١٦	١١٨,٨٢٥,٠١١

٢٠ - استثمارات مالية (تابع)

وفيما يلى تحليل أذون خزانة بكل محفظة مالية :

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

	٣١ مارس ٢٠٢٥م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم	٨,٩٩٩,٢٨٢	٩,٥٥٧,٦٢٧
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم	٣,٥٨٣,٤٠٢	٨,٥٩٨,٣٨١
أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم	٦,٩٤٠,٨٦٥	١٩٤,٨١٧
أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم	٢,٧٠٢,٩٤٠	٣٧٠,٨٦٢
عمليات بيع اذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء	(٣٢,٨٩٨)	(٣٣,٧٨٧)
عوائد لم تستحق بعد	(١,٨٤٧,٢٠٣)	(١,١٨٧,٨٦٤)
إجمالي	٢٠,٣٤٦,٣٨٨	١٧,٥٠٠,٠٣٦

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة :

	٣١ مارس ٢٠٢٥م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم	٨٦,٣٢٦	٣٤٠,٩٨٧
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم	٤٤١,٢٥٧	٣٠٠,٨٦٩
أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم	٢٥,٨٣٠	-
أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم	٣٢,٠١٨,٠٤٦	٣١,٦٢١,٧٣٤
عوائد لم تستحق بعد	(٨١٤,٦٣٦)	(٩٥٩,٩٣٥)
مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	(٢٨١,٦٧٦)	(٣٢٤,٨٤٦)
إجمالي	٣١,٤٧٥,١٤٧	٣٠,٩٧٨,٨٠٩

٢٠/د - استثمارات في شركات شقيقة

- بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات الشقيقة كما يلي :

٣١ مارس ٢٠٢٥م

	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	القيمة الدفترية	نسبة المساهمة
		بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	
مستشفي مصر الدولي	مصر	١,٣٣٠,٧١٤	٢٩٦,٦٠٧	٩٩٠,٤٤٢	٢٠٣,٢٣٢	٣٣١,٢٠٧	٢٤,٣٪
المصرية للتامين التكافلي على الممتلكات	مصر	٣,٥٣٦,٠٨٢	٢,٦٣٥,٧٩٨	١٧٣,٧٧٨	١٣٣,٩٣٨	٢٦٩,٧٨٢	٣٢,٧٥٪
عربية للوساطة في التامين	مصر	٦٥٣	١,٦٣٥	٦	(١٩١)	-	٢٥,٠٠٪
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	مصر	٧٥٥	١٠٥	٨٨٣	٣	٢٥٢	٤٠,٠٠٪
جى اي جى مصر حياه تكافل	مصر	٨٣٩,٠٠٢	١٤٨,٣٠٠	١١٤,٦٠٢	٨٦,٢٣٧	١٠٥,٢٧٩	٢٥,٢٤٪
ارضك للتنمية و الاستثمار العقاري	مصر	٣,٣٥٧,٨٧٦	٣,٦١٦,٨٥٧	٦,٠٧١	(١٤,٨٣٠)	١٠,٣٤٣	٢٥,٥١٪
الإجمالى						٧١٦,٨٦٣	

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	القيمة الدفترية	نسبة المساهمة
		بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	
مستشفي مصر الدولي	مصر	١,٣٨٠,٦٤٦	٢٨٣,٠٥٢	١,٣٤٥,٨٧٠	٢٦٦,٧١٩	٣١٣,٦٠٨	٢٤,٣٪
المصرية للتامين التكافلي على الممتلكات	مصر	٣,٦٦٤,٢٢٠	٢,٧٠٧,٦٠٤	٩٩,٩١٢	٦٢,٧٣٣	٢٢٥,٩١٨	٣٢,٧٥٪
عربية للوساطة في التامين	مصر	٦٥٣	١,٦٣٥	٦	(١٩١)	-	٢٥,٠٠٪
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	مصر	٧٥٥	١٠٥	٨٨٣	٣	٢٤٩	٤٠,٠٠٪
جى اي جى مصر حياه تكافل	مصر	٣,٧٦٥,٦٣٩	٣,٠٥٠,٢٠٠	٣٣,٣٠٤	٢٤,٧٣٧	٩٦,٤٤٣	٢٥,٢٤٪
ارضك للتنمية و الاستثمار العقاري	مصر	٣,٣٥٧,٨٧٦	٣,٦١٦,٨٥٧	٦,٠٧١	(١٤,٨٣٠)	١٨,٧١٤	٢٥,٥١٪
الإجمالى						٦٥٤,٩٣٢	

- تم إدراج الأرصدة من آخر قوائم مالية متاحة .

٢٠/هـ - أرباح الاستثمارات المالية

	٣١ مارس ٢٠٢٥م	٣١ مارس ٢٠٢٤م
	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
أرباح بيع شركات تابعة و شقيقة	٦١,٩٣٢	٥٩,٩٧٧
الإجمالي	٦١,٩٣٢	٥٩,٩٧٧

٢١ - أصول أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
الإيرادات المستحقة	٣,٦٣٨,٣٣٠	٢,١٧٦,٣٧٣
المصروفات المقدمة	٢٩٨,٦٣١	٢٣٢,٩٢١
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٢٦٩,٨١٣	٢٥٤,٨٣٤
الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون *	١,٨٧٣,١٣٦	١,٨٩٠,٨٤٣
التأمينات والعهد	١٦١,٥٠٩	٥٦,٥٥٧
القرض الحسن	١١	١٩
مشروعات تحت التنفيذ **	١,٧٨٠,٢١٣	١,٥٨٦,٤٧٠
أخرى	١,٣٩٧,٩٧٦	٥٣٦,١٩٩
مسدد تحت حساب الضرائب	١٧٠,١١٦	١٩٩,٠٧٦
الاجمالى	٩,٥٨٩,٧٣٥	٦,٩٣٣,٢٩٢

* تتمثل في وحدات سكنية وإدارية وأراضى تم الاستحواذ عليها مقابل تسوية مديونية بعض عملاء التوظيف ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك ممكناً ، ويتم إخطار البنك المركزى المصرى بموقف تلك الأصول في نهاية كل شهر وفقاً لمتطلبات المادة ٨٧ من القانون ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠م .

** فيما يلي مكونات بند مشروعات تحت التنفيذ :

	٣١ مارس ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
فروع تحت التأسيس	١,٢٦٥,٧٤٠	١,١٢٢,٦٠٤
انفاق استثمارى	٥١٤,٤٧٣	٤٦٣,٨٦٦
الاجمالي	١,٧٨٠,٢١٣	١,٥٨٦,٤٧٠

٢٢ - أصول غير ملموسة (تتمثل في أنظمة آلية وبرامج حاسب آلي)

	٣١ مارس ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
صافي القيمة الدفترية اول الفترة/السنة	٦٧٩,١٥٤	٢٥٨,٩٠٧
اضافات	٨٦,٢٩٥	٦٤٢,٧١٥
استهلاك	(٩٣,٦٩٧)	(٢٢٢,٤٦٨)
صافي القيمة الدفترية أخرالفترة / السنة	٦٧١,٧٥٢	٦٧٩,١٥٤

٢٣- أصول ثابتة

	أراضي وإنشاءات ومرافق بالألف جنيه مصري	تحسينات أصول مستأجرة بالألف جنيه مصري	آلات ومعدات بالألف جنيه مصري	أخرى بالألف جنيه مصري	الإجمالي بالألف جنيه مصري
الرصيد في ٢٠٢٤/٠١/١					
التكلفة	٢,١٠٧,٢٩٢	٧٥,١٨٦	١,٢٦٥,٥٩٢	٦٢٣,٦٢٧	٤,٠٧١,٦٩٧
مجمع الإهلاك	(٢٩٥,٩٧٢)	(١٦,٥١٢)	(٧٩٤,٠٦٧)	(٣٨١,٢٣٧)	(١,٤٨٧,٧٨٨)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١/١	١,٨١١,٣٢٠	٥٨,٦٧٤	٤٧١,٥٢٥	٢٤٢,٣٩٠	٢,٥٨٣,٩٠٩
الرصيد في ٢٠٢٤/١/١					
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١/١	١,٨١١,٣٢٠	٥٨,٦٧٤	٤٧١,٥٢٥	٢٤٢,٣٩٠	٢,٥٨٣,٩٠٩
إضافات	٦١,٢٢٠	١٨,٥٣٤	٣٠١,٣٧٥	١٠٧,٩٨٠	٤٨٩,١٠٩
استبعادات	(١,٣٢٣)	-	(٤,٣٢٩)	(٥,١٦٦)	(١٠,٨١٨)
تسويات تكلفة	١٠,٣٥٣	٢,٣٠٧	٢١,٥١٤	١٤٢,٣٥٧	١٧٦,٥٣١
إهلاك السنة	(٣٣,٠٤٥)	(٨,١٠٧)	(١١٥,٣٣٩)	(٧٦,٢٨٥)	(٢٣٢,٧٧٦)
اهلاك مستبعد	٣٥٥	-	٤,٥٤٧	٤,٢٧٠	٩,١٧٢
تسويات اهلاك	(١٠,٣٧٠)	(٢,٣١٦)	(٢١,٣٤٣)	(١٤٢,٥١٣)	(١٧٦,٥٤٢)
صافي القيمة الدفترية في٢٠٢٤/١٢/٣١	١,٨٣٨,٥١٠	٦٩,٠٩٢	٦٥٧,٩٥٠	٢٧٣,٠٣٣	٢,٨٣٨,٥٨٥
الرصيد في ٢٠٢٤/١٢/٣١					
التكلفة	٢,١٧٧,٥٤٢	٩٦,٠٢٧	١,٥٨٤,١٥٢	٨٦٨,٧٩٨	٤,٧٢٦,٥١٩
مجمع الإهلاك	(٣٣٩,٠٣٢)	(٢٦,٩٣٥)	(٩٢٦,٢٠٢)	(٥٩٥,٧٦٥)	(١,٨٨٧,٩٣٤)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١٢/٣١	١,٨٣٨,٥١٠	٦٩,٠٩٢	٦٥٧,٩٥٠	٢٧٣,٠٣٣	٢,٨٣٨,٥٨٥
الرصيد في ٢٠٢٥/١/١					
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٥/١/١	١,٨٣٨,٥١٠	٦٩,٠٩٢	٦٥٧,٩٥٠	٢٧٣,٠٣٣	٢,٨٣٨,٥٨٥
إضافات	٢٦,٩٦٤	٣,٤٥٥	٩,٩٠٦	١٥,٢١٥	٥٥,٥٤٠
استبعادات	-	-	-	(٦)	(٦)
تسويات تكلفة	-	(٢٢١)	-	٢٢١	-
إهلاك الفترة	(٨,٦٨٢)	(٢,٢٨٧)	(٣٥,٠٥٤)	(٢٠,٢٩٥)	(٦٦,٣١٨)
اهلاك مستبعد	١٤٦	-	٢١٨	٢١٨	٥٨٢
تسويات اهلاك	-	٣١	-	(٣١)	-
صافي القيمة الدفترية في٢٠٢٥/٣/٣١	١,٨٥٦,٩٣٨	٧٠,٠٧٠	٦٣٣,٠٢٠	٢٦٨,٣٥٥	٢,٨٢٨,٣٨٣
الرصيد في ٢٠٢٥/٠١/١					
التكلفة	٢,٢٠٤,٥٠٦	٩٩,٢٦١	١,٥٩٤,٠٥٨	٨٨٤,٢٢٨	٤,٧٨٢,٠٥٣
مجمع الإهلاك	(٣٤٧,٥٦٨)	(٢٩,١٩١)	(٩٦١,٠٣٨)	(٦١٥,٨٧٣)	(١,٩٥٣,٦٧٠)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٥/٣/٣١	١,٨٥٦,٩٣٨	٧٠,٠٧٠	٦٣٣,٠٢٠	٢٦٨,٣٥٥	٢,٨٢٨,٣٨٣

٢٤ - إستثمارات عقارية

	الاراضى بالألف جنيه مصرى	المبانى بالألف جنيه مصرى	الأجمالى بالألف جنيه مصرى
الرصيد في ٢٠٢٤/١/١			
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١/١	١٨,٤٠٠	١١,١٨٦	٢٩,٥٨٦
اهلاك السنة	-	(٢٥١)	(٢٥١)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٨,٤٠٠	١٠,٩٣٥	٢٩,٣٣٥
التكلفة	١٨,٤٠٠	١٢,٥١٢	٣٠,٩١٢
مجمع الإهلاك	-	(١,٥٧٧)	(١,٥٧٧)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٨,٤٠٠	١٠,٩٣٥	٢٩,٣٣٥
الرصيد في ٢٠٢٥/١/١			
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٥/١/١	١٨,٤٠٠	١٠,٩٣٥	٢٩,٣٣٥
إهلاك الفترة	-	(٦٢)	(٦٢)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢٥	١٨,٤٠٠	١٠,٨٧٣	٢٩,٢٧٣
التكلفة	١٨,٤٠٠	١٢,٥١٢	٣٠,٩١٢
مجمع الإهلاك	-	(١,٦٣٩)	(١,٦٣٩)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢٥	١٨,٤٠٠	١٠,٨٧٣	٢٩,٢٧٣

٢٥ - أرصدة مستحقة للبنوك

	٣١ مارس ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
حسابات جارية	٢,٤٧٤,٧٨٤	٢,٠١٣,٩٥٠
ودائع	١٢,٦٥٧,٢٦٩	١٤,٥٩٩,٧٧٥
الأجمالى	١٥,١٣٢,٠٥٣	١٦,٦١٣,٧٢٥
بنوك محلية	١,٧٢٩,١٠٥	٢,٨٩٦,٨٥٢
بنوك خارجية	١٣,٤٠٢,٩٤٨	١٣,٧١٦,٨٧٣
الأجمالى	١٥,١٣٢,٠٥٣	١٦,٦١٣,٧٢٥
أرصدة بدون عائد	٧٤٥,٦٧٩	٢١١,٠٥٦
أرصدة ذات عائد متغير	١٢,٦٥٧,٢٦٩	١٤,٥٩٩,٧٧٥
أرصدة ذات عائد ثابت	١,٧٢٩,١٠٥	١,٨٠٢,٨٩٤
الأجمالى	١٥,١٣٢,٠٥٣	١٦,٦١٣,٧٢٥

٢٦ - الأوعية الادخارية و شهادات الادخار

	٣١ مارس ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
حسابات تحت الطلب	١٦,٥٦١,٤٠٨	١٥,٩٠٢,٧٧٤
حسابات لأجل وبإخطار	١١٥,٤١٥,٠٨١	١١٢,١٣٠,٨١٢
شهادات ادخار	٤٩,٩٥٦,٩٨٨	٤٨,٥٠٨,١٤٢
الحسابات الأخرى	٣٣٠,٧٩٨	٢٨٩,٦٩٢
الاجمالى	١٨٢,٢٦٤,٢٧٥	١٧٦,٨٣١,٤٢٠
حسابات مؤسسات	٤,٢٣٩,٤٨٢	٣,٩٨٨,٠٨٦
حسابات أفراد	١٧٨,٠٢٤,٧٩٣	١٧٢,٨٤٣,٣٣٤
الاجمالى	١٨٢,٢٦٤,٢٧٥	١٧٦,٨٣١,٤٢٠
أرصدة بدون عائد	١٦,٨٩٢,٢٠٧	١٦,١٩٢,٤٦٦
أرصدة ذات عائد متغير	١٦٥,٣٧٢,٠٦٨	١٦٠,٦٣٨,٩٥٤
الاجمالى	١٨٢,٢٦٤,٢٧٥	١٧٦,٨٣١,٤٢٠

٢٧ - التزامات أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
عوائد مستحقة	٥,٩٠٧,٠٨٦	٥,٥٧٧,٠٠٨
مصروفات مستحقة	٤٦,٨٥٩	٦٣,٤٣٤
الزكاة المستحقة شرعا	١٢٤,٩٨٠	٣٠٥,٢٣٥
توزيعات مساهمين	١,٢٣٢,٠٠٦	٣٦٤,٨٠٨
ارصدة دائنة ودائنون مختلفون	١,٨٤٨,٢٤٢	١,١٩٩,٦١٤
الاجمالى	٩,١٥٩,١٧٣	٧,٥١٠,٠٩٩

٢٨ - مخصصات أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة	٣٣٢,٤٢٧	٣٣١,٤٢٤
فروق ترجمة عملات أجنبية	(١٧)	٥,٧٥١
المستخدم خلال الفترة / السنة	(٨٢٠)	(١٥,٣٢٨)
المكون من المخصصات	١٧,٨٨٣	٦٧,٧٠٨
مخصصات انتفى الغرض منها	(١٠,١٩٠)	(٥٧,١٢٨)
الرصيد فى آخر الفترة / السنة	٣٣٩,٢٨٣	٣٣٢,٤٢٧

٢٩ - رأس المال المصدر والمدفوع وأسهم الخزينة

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٥,٦٧٧,٥٠٩ ألف جنيه مصرى في ٣١ مارس ٢٠٢٥م بقيمة أسمية ١ دولار امريكى للسهم وجميع الأسهم مسدده بالكامل .

	عدد الأسهم	أسهم عادية بالألف جنيه مصرى	اسهم خزينة بالألف جنيه مصرى	الإجمالي بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول الفترة	٦٠٧,٤٧١,٤٥٠	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٩,٨٩٢)	٥,٦٦٧,٦١٧
الرصيد في نهاية الفترة	٦٠٧,٤٧١,٤٥٠	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٩,٨٩٢)	٥,٦٦٧,٦١٧

- يبلغ راس المال المرخص به مبلغ مليار دولار امريكى .
- يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٦٠٧,٥ مليون دولار امريكى بما يعادل ٥,٧ مليار جنيه مصرى موزعة على ٦٠٧,٤٧١,٤٥٠ سهم وجميع الأسهم عادية .

٣٠ - الاحتياطيات

	٣١ مارس ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
احتياطي المخاطر البنكية العام (أ)	١٦,٩٣٩	١٦,٩٣٩
احتياطي قانوني (عام) (ب)	٣,٩٣٩,٦٦٢	٢,٧٦٦,٠٥٥
احتياطي رأسمالي (ج)	٤٤,٥٥٩	٤١,٣١١
احتياطي القيمة العادلة (د)	٧,٥٠٠,٦٨٨	٧,٢٠٤,٩٩٣
احتياطي المخاطر العام (هـ)	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
إجمالي	١١,٦٥١,٠٠١	١٠,١٧٨,٤٥١

أ- احتياطي المخاطر البنكية العام

	٣١ مارس ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول الفترة / السنة المالية	١٦,٩٣٩	٢٠,٣٦٤
المحول من احتياطى المخاطر البنكية عن أصول آلت ملكيتها للبنك الى الأرباح المحتجزه	-	(٣,٤٢٥)
الرصيد فى نهاية الفترة / السنة المالية	١٦,٩٣٩	١٦,٩٣٩

٣٠ - الاحتياطيات (تابع)

ب - احتياطي قانوني (عام)

	٣١ مارس ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول الفترة / السنة المالية	٢,٧٦٦,٠٥٥	٢,٣٦١,٣٤٤
محول من أرباح السنة المالية السابقة إلي احتياطي قانوني (عام)	١,١٧٣,٦٠٧	٤٠٤,٧١١
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	٣,٩٣٩,٦٦٢	٢,٧٦٦,٠٥٥

ج- احتياطى راسمالى

	٣١ مارس ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول الفترة / السنة المالية	٤١,٣١١	٣١,٥٧٩
محول من أرباح السنة المالية السابقة إلي احتياطي رأسمالي	٣,٢٤٨	٩,٧٣٢
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	٤٤,٥٥٩	٤١,٣١١

* يمثل أرباح بيع أصول ثابتة تم تحويلها للاحتياطي الرأسمالى قبل إجراء توزيعات الأرباح وتم تكوينه وفقاً للمادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م.

د - احتياطي القيمة العادلة

	٣١ مارس ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول الفترة / السنة المالية	٧,٢٠٤,٩٩٣	٣,٣٩٦,٨٥٩
التغير في القيمة العادلة خلال الفترة / السنة	٣٠٦,٨٦٠	٣,٧٥٩,٢٥٣
التغير في مخصص الخسائر الأئتمانية المتوقعة لأدوات الدين	(١١,١٦٥)	٤٨,٨٨١
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	٧,٥٠٠,٦٨٨	٧,٢٠٤,٩٩٣

هـ - احتياطي المخاطر العام

	٣١ مارس ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول الفترة /السنة المالية	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣

٣٠/ و - الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح الفترة/ السنة)

	٣١ مارس ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول الفترة/ السنة	٢٥,١٤٥,٢٢٠	١٤,٦٤٤,٣٤٣
المحول من احتياطى القيمة العادلة للارباح المحتجزة	٢٦,١٥٥	٢٨,١٥٨
توزيعات أرباح	(٢,٢٦٨,١٠٢)	(١,٥٥٧,٣٠٣)
المحول من احتياطى المخاطر البنكية عن أصول الت ملكيتها للبنك	-	٣,٤٢٥
محول إلى الاحتياطى القانوني	(١,١٧٣,٦٠٧)	(٤٠٤,٧١١)
محول إلى الاحتياطى راسمالي	(٣,٢٤٨)	(٩,٧٣٢)
صافي أرباح الفترة / السنة	٩٦٩,٨٩١	١٢,٤٤١,٠٤٠
صافي أرباح الفترة / السنة والأرباح المحتجزة	٢٢,٦٩٦,٣٠٩	٢٥,١٤٥,٢٢٠

٣١- النقدية وما في حكمها

١/٣١- لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء :

	٣١ مارس٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
نقدية	٢,١٩٥,٨٥٣	٢,٥٤٠,٨٣٣
أرصدة لدى البنوك	٦٨,٤٥٧,٧٧٤	٦٥,٩٨٨,٠٣٨
اذون خزانة	٩,٠٨٥,٦٠٨	٩,١٥٠,٨١٤
الاجمالى	٧٩,٧٣٩,٢٣٥	٧٧,٦٧٩,٦٨٥

٢/٣١- لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تتمثل فيما يلى:

أ- لم يشمل التغير في بند مرابحات ومشاركات للعملاء الحركة على أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون ببند أصول أخرى بمبلغ ١٧,٧٠٧ ألف جنيه مصرى بالإضافة إلى ديون معدومة بمبلغ ٢٧,٤٦٩ الف جنيه مصرى للعملاء .

ب- لم يشمل التغير في بند استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر فروق التقييم والتى أدرجت ببند احتياطى القيمة العادلة بمبلغ ٢٩٥,٦٩٥ ألف جنيه مصرى.

٣٢ -التزامات عرضية وارتباطات

أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في ٣١ مارس٢٠٢٥م وتم تكوين مخصص لتلك القضايا وما تم تكوينه يمثل التزام قانونى نتج عن حدث في الماضى وأمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ومن المتوقع تحقق خسائر عنها وتحملت به نتائج أعمال البنك.

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية ٩٣٥,٥٨٩ ألف جنيه مصرى عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥م مقابل ٨٠٥,٨١٥ الف جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م متمثلة فى ارتباطات عن تعاقدات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

ج - ارتباطات عن عمليات التوظيف و الاستثمار

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن عمليات التوظيف و الاستثمار فيما يلي :

	٣١ مارس ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
ارتباطات عن توظيفات	١,٤٢٧,٥٠١	١,٣٧٥,٢٤٣
خطابات ضمان	١٨١,١٦٥	١٧٨,٨٧١
اعتمادات مستنديه استيراد	٥,٣٥٤	١١٩
الإجمالي	١,٦١٤,٠٢٠	١,٥٥٤,٢٣٣

٣٣- المعاملات مع أطراف ذوي علاقة - مشاركات ومرابحات ومضاربات لأطراف ذوي علاقة

تتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في نهاية الفترة / السنة المالية فيما يلي :

أ - مشاركات ومرابحات ومضاربات لأطراف ذوي علاقة

	أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين	
	٣١مارس ٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
مشاركات ومرابحات ومضاربات وتسهيلات مع العملاء		
أول السنة المالية	١,٣٦٧	٢,٧١٧
مشاركات ومرابحات ومضاربات صادرة خلال الفترة / السنة	-	-
مشاركات ومرابحات ومضاربات محصلة خلال الفترة / السنة	(١٥)	(١,٣٥٠)
أخر الفترة / السنة المالية	١,٣٥٢	١,٣٦٧
عائد المشاركات والمرابحات والمضاربات *	١٢٥	١٢٦

* العائد المذكور ضمن الرصيد المدين للعمليات

ب - ودائع من أطراف ذوي علاقة

	أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين	
	٣١ مارس٢٠٢٥م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م بالألف جنيه مصرى
الودائع في أول السنة	١٢,٢٢٩	١٦,١٢٠
الودائع التي تم ربطها خلال الفترة / السنة	٣٠,٤٢٣	٣١,٢٥٢
الودائع المستردة خلال الفترة / السنة	(٢٧,٨٤٠)	(٣٧,٦٧٩)
فروق تقييم	(١,٠٥٠)	٢,٥٣٦
الودائع في أخر الفترة / السنة	١٣,٧٦٢	١٢,٢٢٩
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	١٤٣	٤٦٧

الودائع السابقة بدون ضمان وتحمل عائد متغير وتسترد عند الطلب .

٣٤- صناديق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمى)

صناديق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمى)

- صندوق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى (ذو العائد الدوري)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠,٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٥٠,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢,٤٢٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢٢,٩٢٨,٤٩٦ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ مارس ٢٠٢٥م بمبلغ ٥٤,٦٥٥,٩٥٤ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ مارس٢٠٢٥م مبلغ ٣٣٦,٥١ جنيه مصري بعد توزيعات قدرها ٨٠,٧٥ جنيه مصرى منذ بدء النشاط كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٦٢١,٨٨٨ وثيقة .

- صندوق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى وبنك التجارى الدولى (ذو العائد التراكمى)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع البنك التجارى الدولي بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سى أى اسيتس مانجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٢٥,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ٣٢,٠٠٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢,٣٥٣,٦٥٣ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ مارس٢٠٢٥م بمبلغ ٩,٧٨١,١٢٠ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ مارس٢٠٢٥م مبلغ ٣٠٥,٦٦ جنيه مصرى كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٣٢٥,٠٣٩ وثيقة .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوقين وكذلك الخدمات الإدارية الاخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي الأتعاب والعمولات ٤٤٦,٠٣١ جنيه مصرى عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥م أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل.

٣٥- أحداث هامة

لا توجد أحداث لاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية .